

اقتصاديات الثقافة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 2016/25

www.cese.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

اقتصاديات الثقافة

إحالة ذاتية رقم 2016/25



" [...] ندعو إلى إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، باعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الاستراتيجي ، الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف ، في مناخ من الحرية، المشجع على الإبداع والابتكار، المجسد للتنوع ، والتفاعل بين الثقافات الجهوية والوطنية والكونية. "

جلالة الملك محمد السادس

مقتطف من نص الخطاب السامي الموجه بمناسبة عيد العرش المجيد
30 يوليوز 2004

إحالة ذاتية رقم 2016/25

- بناء على القانون التنظيمي رقم 12-128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وقانونه الداخلي؛
- استنادا إلى قرار المجلس بإعداد تقّريرٍ ورأي حول «اقتصاديات الثقافة» في إطارِ إحالةٍ ذاتيةٍ؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس تكليف لجنة مجتمع المعرفة والإعلام بإعداد تقرير ورأي حول الموضوع؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول «اقتصاديات الثقافة» بتاريخ 26 ماي 2016.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

اقتصاديات الثقافة

تم إعداد التقرير من طرف:

لجنة مجتمع المعرفة والإعلام

رئيس اللجنة	: السيد أحمد عبادي
مقرر اللجنة	: السيد أمين منير العلوي
مقررة الموضوع	: السيدة لطيفة بنواكريم

الإيداع القانوني : 2016MO4815
ردمك : 978-9954-635-30-8
ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
مطبعة سيباما

الفهـــــرس

ملخص

اعتبارا لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد سبق له أن أنتج تقريرين حول الثقافة في مختلف تعبيراتها العامة، ولا سيما في علاقتها بالشباب وبأشكال حضورها في أماكن العيش، فإن أعضاءه ارتأوا التركيز، هذه المرة، على موضوع مخصوص للثقافة، يتعلق بالأطر المادية والمؤسسية المرتبطة ب»اقتصاديات الثقافة» في بلادنا، والوقوف عند معطياتها الواقعية ومشاكلها الموضوعية، والنظر في ممكنات وضع أسس عامة لإطلاق حركية اقتصادية تكون فيها للثقافة المكانة المجتمعية والتربوية والحضارية الضرورية لنهضة المغرب.

فالمغرب يتوفر على بنيات، متفاوتة الحجم والنوعية، تهتم بالقطاعات المندرجة ضمن «اقتصاديات الثقافة»، من سينما، ومسرح، وإنتاج سمعي بصري، ورسم، وموسيقى... إلخ، حيث تُنظم مهرجانات متنوعة الموضوعات ولقاءات كثيرة. عشرات المهرجانات في السينما، وفي الموسيقى، ومعارض للكتاب. وهي أنشطة توحي بوجود «اقتصاديات للثقافة» ببلادنا تحترم قواعد الاحترافية والإنتاجية، غير أن ضمان انتظام هذه الأنشطة يقتضي وجود بنيات إبداعية مستقرة، تستند إلى مؤسسات تكوين واحتضان وتشجيع مهيكلة، كما يقتضي ضمان انتظام هذه الأنشطة، وفضاءات وأماكن عيش ثقافية تشتغل باستمرار، مثل قاعات السينما (التي يتقلص عددها بالتدريج)، وفضاءات الفرجة، ومسارح مختلفة الأحجام، وخزانات، ومكتبات، كل ذلك مُعزّزاً ببنيات إدارية مهنية، وموارد مالية كافية وأطر بشرية مؤهّلة، وأن يحصل تكامل بين الإنتاج الثقافي وحاجيات ومتطلبات الجمهور، فضلا عن ضرورة وجود سياسة ثقافية عمومية تمتلك ما يلزم من وسائل التحفيز والتشجيع، ودعم المجالات الإبداعية بمختلف تعبيراتها، مما يشكل لمجموعه شروط ومستلزمات « اقتصاديات الثقافة».

وفي ضوء الحركية الخاصة التي شهدتها بداية هذه الألفية على صعيد الأنشطة الفنية والثقافية في بلادنا، حيث بدأت فعاليات جديدة، شابَّة في غالبيتها، تفرض ذاتها، بطرق مختلفة، في ميادين الإبداع والإنتاج، والتوزيع، والتكوين، والاستهلاك، والتواصل. ذلك أن تحرير الاقتصاد، وتحرير المجال السمعي البصري، سمح لهذه الفعاليات بالإقدام على تنظيم وتنشيط تظاهرات ثقافية اعتمادا على قواعد احترافية، سواء بإطلاق إذاعات خاصة، أو مهرجانات متنوعة، أو مشاريع صحفية، أو وكالات للتواصل، أو شركات للإنتاج السمعي البصري، أو مواقع إلكترونية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ارتأى ضرورة دراسة وتشخيص مجالات «اقتصاديات الثقافة» باعتبارها مكونا يكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات العصرية على مستوى خلق فرص الشغل والثروة، وتعزيز مكونات الهوية الثقافية الوطنية في تنوعها ووحدتها، وإشعاع صورة المغرب، والنظر في ممكنات وضع سياسة عمومية ملائمة للارتقاء بالمقومات الثقافية وتثمينها على الوجه الأمثل.

موضوع الإحالة ذاتية

تمثل اقتصاديات الثقافة مجموعة الأنشطة والتبادلات الثقافية الخاضعة لقواعد اقتصادية، من إبداع وإنتاج وتوزيع واستهلاك لسلع ثقافية. ومن أهم خصائص اقتصاديات الثقافة تبرز طبيعتها المزدوجة؛ الاقتصادية (خلق الثروة وفرص العمل) والثقافية (إنتاج القيم والمعنى)، تندرج ضمن تقاطع جدلي ما بين الاقتصادي والثقافي، بحيث يجعل من الإبداع والابتكار والتجديد في قلب النشاط أو المنتوج. ويتميز عن باقي القطاعات الاقتصادية بتنظيم مختلف من حيث طبيعة العمل. ويتشكل، في الغالب الأعم، من مقاولات صغرى ومتوسطة.

ولذلك تعتبر «اقتصاديات الثقافة» رهانًا استراتيجيًا يهم البناء الثقافي للمجتمع في وحدته وتنوعه، في حاضره ومستقبله، لذلك يعتبر دعم الدولة عاملا حيويا وتحفيزيًا لصون النسيج الثقافي الوطني وتطويره، وشرطًا يساعد الحركية الثقافية على الإبداع، وعلى المنافسة الثقافية في سياق العولمة وتنامي المنتوجات غير المادية.

و قد برز في المغرب وعي جماعي بدأ يعبر عن ذاته بمختلف الأساليب وفي مجالات متعددة، مفاده أن للثقافة بعد سياسي، بحكم طرحها لعدد من الإشكالات ذات العلاقة ب:

- الاختيارات السياسية والثقافية للدولة؛
- بالحقوق الثقافية؛
- باعتبار الثقافة حقا وخدمة عمومية؛
- بمناخ حرية التعبير التي يتعين توفيره لبناء وتجذير الممارسات الثقافية؛
- بأدوار كل من المبادرات الخاصة والعمومية؛
- بأهمية الاحتضان والرعاية؛
- بإبراز العرض الثقافي وحجمه ونوعيته وتطويره ودمقرطته؛
- بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
- باستثمار التراث والثقافة التاريخية وعلاقتها بالسياحة، والصناعات التقليدية؛
- بالهيئات التمثيلية للعاملات والعاملين في حقول الإبداع والجمعيات الثقافية؛

ليست الثقافة وسيلة لتحقيق النمو، فقط، وإنما هي عاملا في التنمية و محرك لها، ومن هذه الزاوية فإن مختلف عمليات التشخيص التي أنجزت في المغرب تتفق على معاينات أساسية منها:

- هناك رأسمال ثقافي مُهم وبالغ الغنى والتنوع، غير أنه لا يستفيد من عمليات التثمين المناسبة بما فيه الكفاية؛

- توجد في المغرب تمويلات عمومية ويتوفر على جهات حاضنة، ولكن هناك نقصا في البنيات التحتية، وما هو موجود غير مستغل بما فيه الكفاية على مستوى الموارد البشرية والبرمجة والتنشيط؛
- نملك رأسمالا ثقافيا غير مستثمر وغير مدمج في مؤسسات التنشئة، كالمدرسة والإعلام، وأماكن العيش؛
- الإبداع المغربي المعاصر غير موثق، وغير مثمن، وهو ما يعطينا تراكمات، إذا حصلت، بدون ذاكرة (ذاكرة المسرح، السينما ...)؛
- غياب التنسيق الجهوي والوطني لاستثمار التراث بمختلف تعبيراته لتحويل الموروث إلى رأسمال قابل للتنشيط والحياة؛
- هشاشة التواصل و التكوين، ذوي الصلة بالمجالات الثقافية والفنية؛
- غياب التكوينات على التدبير الثقافي، وتنشيط الفضاءات الثقافية، وغياب التنسيق بين مؤسسات التكوين بهدا الصدد؛
- نقص تكوين الجمهور على حب الفن، إذ إن توسع الجامعة لم يساعد على توسيع مجالات الإبداع؛

وانطلاقا من معاينات عدة، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على إبراز المحددات الرئيسية لاقتصاديات الثقافة، ومنها: تمويل الثقافة، وحكامة الشأن الثقافي، و المقاولة الثقافية، قدّم تشخيصا لأهم المجالات المنتجة للثقافة، كالنشر والكتاب، والسينما، والفنون التشكيلية، والتراث والرأسمال غير المادي، وحرف وفنون الصناعة التقليدية، ثم أبرز بعض فضاءات التعبير الثقافية، مثل المسرح، والمهرجانات، والمتاحف، والإبداع والتحدّي الرقمي.

وانطلاقا من عملية التشخيص، وجلسات الإنصات مع عدد كبير من الهيئات والفاعلين في هذا القطاع، وكذا من خلال استحضار واستخلاص دروس بعض التجارب العالمية الرائدة يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضرورة انتهاج سياسة عمومية جديدة كفيلة بجعل اقتصاديات الثقافة دعامة حقيقية للتنمية الاقتصادية في بلادنا.

من أجل سياسة عمومية جديدة في مجال اقتصاديات الثقافة

يظهر أن الثقافة الوطنية، في مكوناتها المادية والمؤسسية وفي أبعادها غير المادية والرمزية، التقليدية والعصرية، تختزن رأسمالا غنيًا ومتنوعًا يفترض وعيًا سياسيًا و مؤسسيًا يعمل على استثماره و تثمينه، وتجاوز عوامل الهدر الذي تتهدده، سواء كان تراثًا أو إبداعًا. فالأمر ليس ترفًا أو موضوعًا خطابيًا، وإنما يتعلق بمكونات الهوية الوطنية، في تعددها و تنوعها اللغوي و الجهوي و الوطني، و بذاكرة مشتركة، وبقيم يتعين اعتبارها في البرامج والمضامين التي يتعين استحضارها في كل السياسات العمومية، ولا سيما في مجالات «اقتصاديات الثقافة».

ولذلك فإن اعتبار الثقافة رافعة للتنمية وثروة مجتمعية يضعنا أمام رهان كبير يتمثل في كيفية التعامل مع مختلف مكوناتها وأشكال تعبيرها، والنظر في:

- كيفيات إبراز الأهمية الوظيفية للثقافة في الاقتصاد الوطني؛
- طرق جعلها في قلب أية سياسة عمومية جديدة؛

يبدو أنه لا مناص من الارتكاز على مجموعة توجهات كبرى لتأطير أية سياسة عمومية في مجال اقتصاديات الثقافة، ومنها :

المسألة الهوياتية : التي تتوخى صيانة مقومات الهُوية الوطنية بتعدد روافدها اللغوية والثقافية وبتنوع خصوصياتها الجهوية، في إطار التفاعل مع الثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافة الكونية؛

الاعتبار الحقوقي: الذي يتمثل في احترام الحقوق اللغوية والثقافية في غنى التعابير و الإبداعات الجهوية والمحلية؛

تحدي التماسك الاجتماعي: الذي بمقتضاه يتم إعطاء الأولوية للثقافة في التربية والتكوين، في وسائل الإعلام، وفي أنشطة المؤسسات التربوية والتأطيرية؛

التحدي التنموي الوطني والجهوي: الذي يجعل من الثقافة و اقتصادياتها رافعة أساسية لتطوير الرأسمال البشري، ومن أولويات السياسة العامة للدولة والحكومة والجهات والجماعات الترابية، ومختلف تعبيرات المجتمع؛

التحدّي الرقمي: الذي غيّر جذريا طرق الإنتاج وتلقّي المنتوج الثقافي بشكل يسائل اقتصاديات الثقافة وأصحاب القرار في اتجاه التكيف مع مقتضيات هذه الثورة والإمكانيات التي توفرها .

ولهذه الغاية يتعين توفير شروط رافعات سياسية، ومؤسسية، ومادية، وثقافية، والقيام باختيارات تعمل على نهج:

1. اختيارات تشريعية

تسعى هذه المقاربة إلى التأكيد على أولوية توافر إرادة سياسية وطنية تجعل من الثقافة مطلبًا محوريًا في قلب كل السياسات العمومية، وذلك بإنتاج شروط يتكامل فيها ما هو مؤسسي بنيوي، وما هو تشريعي كفيلين بتعزيز مكانة الثقافة في الحياة العامة وفي مختلف أماكن العيش التي يرتادها المواطنات والمواطنين؛ ويفترض في هذه الرافعة، ذات الطبيعة التشريعية والمؤسسية، وضع أرضية معيارية وأطر تنظيمية تساعد على إطلاق حركية ثقافية، والتشجيع على إقامة بنيات تشجع الصناعات الثقافية والمبادرات العمومية والخاصة في مجالات الإبداع والممارسات الثقافية. وذلك ب:

- التأسيس لاستراتيجية وطنية حول الثقافة و الإبداع لجعلهما في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي، وإدماجهما في كل السياسات العمومية، تنخرط فيه كل المؤسسات، والهيئات الحكومية والجمعوية، والمدنية والثقافية والمهنية، والفاعلين الثقافيين، وبلورة رؤية ثقافية التقائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة، وصيانة وتثمين الموروث الثقافي، وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية؛
- وضع إطار قانوني مناسب لأنسنة أحواض عيش المواطنين والمواطنات وإعداد التراب، والتعمير والسكن، والثقافة، وذلك ببناء منشآت ثقافية (معاهد موسيقية، ومسارح، وخزانات، ومركبات متعددة الوسائط، ودور الشباب..)، وتخصيص مناطق خضراء، وملاعب رياضية للأطفال والشباب؛
- إرساء بناء مؤسسي أفقي لوضع قواعد صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع، بما فيها الصناعات التقليدية، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي والإبداعي للشرائح الواسعة للمواطنين والمواطنات؛
- النظر في هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمشروع ثقافي فعال ومثمر؛
- اعتبارًا لمساهمة الصناعات الثقافية في تنمية وتحسين جاذبية المجالات الترابية، يوصى، في إطار الجهوية المتقدمة، بإنشاء أقطاب ثقافية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، تضع استراتيجيات ثقافية ترابية، متكاملة ومندمجة، مرتبطة بقطاعات مثل السياحة والصناعة التقليدية، في الجهات والمدن، وإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للسماح للجماعات المحلية باستثمار الإمكانات الثقافية التي تختزنها مناطقهم؛
- تطوير الخدمة العمومية في مجال الثقافة باعتبارها حقاً يلزم الدولة بدعم الإبداع؛
- احترام حقوق التأليف والملكية الفكرية، ومكافحة عمليات القرصنة وكل أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتأمينها في مهن الفن والثقافة، وذلك بواسطة تعزيز التشريعات التي تصون حقوق العاملين في هذه المهن، وإعادة النظر في مهام المكتب الوطني لحقوق المؤلفين وتقوية أدواره؛
- سن قوانين محفزة على المبادرة المقاولاتية في حقول الثقافة والإبداع، و التعامل مع المقاولات الثقافية باعتبارها تقدم خدمة عمومية، ووضع نظام ضرائبي خصوصي تشجيعي، وخلق مناخ أعمال محفز على الاستثمار في هذا المجال؛
- خلق صيغ مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص في اتجاه توسيع أوجه التفاعل والتعاون بين القطاعين وتطويرهما، وذلك بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية من أجل الارتقاء بمهن الفن والثقافة؛

- ضبط العرض الثقافي بخلق آليات لتسهيل و تحفيز المقاولات الثقافية ومبادرات تنظيمات الفاعلين الثقافيين على الإنتاج، والتوزيع والتعريف بالمجالات الإبداعية والفنية، بما يخدم إشعاع المغرب وتقوية صورته، وطنيا ودوليا؛
- وضع دليل وطني شامل يهم الفن والثقافة، ويرصد المهن الفنية، التقليدية و العصرية، وطنيا وجهويا ومحليا .

2. رافعات وظيفية

اعتبارًا لأهمية وأدوار الثقافة في ترسيخ الشخصية الوطنية المغربية، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الوطني، وبسبب ضعف الميزانيات السنوية المرصودة للقطاعات التي تعنى بالثقافة والفنون، يتعين تنويع مصادر التمويل، عمومية وخاصة، لإنجاح آليات إدماج اليافعين والشباب عن طريق الثقافة، وترجمة هذه الشراكات إلى منجزات من خلال:

- بناء معاهد للتكوين على الفنون الجميلة، من موسيقى و مسرح، وكتابة، وألعاب فيديو، ومختلف مهن الفن والثقافة، وتجديد الموجود منها في كل أنحاء المغرب؛
- تشجيع ابتكار أشكال جديدة لتوظيف الفضاءات المتوفرة، من مقاهي ومراكز متنوعة، وتأهيلها لتصبح فضاءات لترويج المنتوجات الثقافية، العينية والرقمية، والنظر في طرق إنقاذ القاعات السينمائية من الإغلاق؛
- البحث عن سبل مبتكرة لتحفيز الشباب على الاستفادة من المنتوجات الثقافية، منها إقرار نظام «قسيمة لأجل القراءة»، أو «شيكات لأجل القراءة» تمنح للشباب (تلاميذ و طلبة) تشجعهم على اقتناء الكتب، والتعود على القراءة، أو الدخول إلى المسرح، أو السينما، أو لحفل موسيقي، أو غيرها؛
- مساعدة المشاريع الخاصة بتطوير العرض الثقافي الوطني الرقمي الموجه للشباب؛
- وجوب مراعاة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في الاستفادة من المنتوجات والفضاءات الثقافية، وتيسير ولوجهم إليها كما تنص على ذلك الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب؛
- عقلنة تنظيم المهرجانات بمختلف أصنافها، والابتعاد عن التعامل الموسمي العابر لها، بجعلها رافعة للعمل الثقافي المحلي والجهوي بشكل مستدام، وخلق مشاتل ثقافية موازية بإدماج الشباب في تعلم المهن الثقافية والتدبير الثقافي؛
- التأكيد على استقلالية البنيات المنظمة للمهرجانات ومواكبتها من طرف وكالات متخصصة لتطوير مهن المهرجانات وتحسين أداء الفاعلين فيها؛

- تخصيص ميزانيات جهوية كافية، في ضوء الصلاحيات المخولة للجهات، يقوم برصد الإمكانيات للمهرجانات حسب قواعد شفافة؛
- وضع قواعد وآليات دائمة طيلة السنة لتعزيز وتطوير المهرجانات، وفي كل الفنون؛
- تكوين الشباب والبحث عن آليات لإبراز المواهب المحلية والجهوية من خلال الاحتكاك مع الأسماء الفنية المعروفة، وبناء جسور التفاعل و التشارك مع الهيئات الحاضنة ؛
- تنويع مصادر التمويل، ومنها شركات رأس المال المُخاطر
- والبحث عن شركات ناشئة بهدف الاستثمار فيها، وتشجيع التمويل عبر رعاية الشركات، وآليات "التمويل الجماعي" Crowdfunding؛

نظرا للتأخر الملحوظ في بناء المنشآت والتجهيزات الثقافية «الكلاسيكية»، وللتوسع الكبير للممارسات الثقافية الجديدة للشباب بواسطة التكنولوجيا الرقمية، و بهدف إطلاق حركية ثقافية وطنية عصرية، ونقل التراث الثقافي والفني بطرق جاذبة، فإنه من المطلوب تبنّي استراتيجية تشاركية بين مختلف الفاعلين لتطوير عرض ثقافي رقمي وطني يقوم على:

- تشجيع الاستثمار في الثقافة، في تعبيراتها المتنوعة، بما فيها الرقمية، بتيسير مساطر الاستفادة أمام المستثمرين في هذا المجال من صناديق تشجيع الإبداع، والتجديد في التكنولوجيات الجديدة؛
- دعم المواقع الرقمية الموضوعاتية التي تمنح للشباب ولمجموع المواطنين مضامين نصية، سمعية بصرية مكملة للمعارف المدرسية و الجامعية؛
- تطوير متاحف رقمية تعرف الشباب بتاريخهم وتقدم لهم مختلف أوجه الثقافة والقيم المغربية في غناها و تنوعها و تعزز صلتهم بها؛
- إعداد و تطوير مضامين رقمية ثقافية مغربية؛
- إنشاء مؤسسات للتكوين الخاص في مجال ألعاب الفيديو تجمع ما بين الجوانب الفنية والشروط التقنية وإخراج كفاءات ضرورية لتطوير هذا القطاع؛
- تشجيع مبادرات إنشاء مقاولات وطنية تشتغل في ألعاب الفيديو، وتوظيف الكفاءات في هذا المجال لتطوير المنظومات البيداغوجية التي تجعل منه وسيلة من وسائل اكتساب التعلّمات في المسار التربوي؛
- تشجيع ودعم مشاريع «المدن الذكية» بخلق فضاءات للمعرفة والتواصل، وتحفيز الشباب على خلق «مقاولات ثقافية صغيرة» تساهم في تعزيز الاقتصاد الثقافي في الجهات و الأقاليم.

3. التربية على الثقافة والفن

يبدأ طموح المغرب في «ديمقراطية ثقافية» بتطوير مختلف مجالات «اقتصاديات الثقافة»، وإدماج قيم ومبادئ المشروع الثقافي الوطني داخل العائلة، والمدرسة، والمسجد، والفضاء العام، ووسائل الاتصال ومختلف القنوات الرقمية، واستتباته عبر المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها، وذلك ب:

- إدماج الثقافة في المؤسسة التعليمية وجعل المنظومة التربية، بكل أسلاكها، إطارًا لتعزيز الوحدة الثقافية، في تنوع مكوناتها وروافدها، وتقوية التماسك الوطني؛
- التأكيد على الحق في ولوج خدمات الثقافة وإنتاجاتها وتحويل الفضاء المدرسي إلى مناسبة لاكتساب التكوينات الرئيسية، معززة بالفضول المعرفي لدى المتعلمين، حول تاريخهم، وهويتهم، وتنوعهم الثقافي،، وتشجيعهم على الانفتاح و التواصل وفضائل العلم، والعمل والابتكار؛
- إبراز الميولات الإبداعية للمتعلمين وتشجيعها، وبناء القدرات الفردية والجماعية لديهم، وتطوير شروط استعمالهم للمنتوجات الثقافية؛
- خلق وتطوير شعب ومسالك تكوينية و جامعية في مهن التربية الثقافية، وإحداث شعب متخصصة في الفن والموسيقى، والرسم، وإدماج الممارسات الفنية بواسطة التكنولوجيات الرقمية؛
- وضع تصور مبتكر للثقافة و الممارسة الفنية في الحياة الجامعية بإدخال برامج ملائمة للأنشطة الثقافية، والتمرين على العمل الجمعوي، وتأطير الطلبة لبناء مشاريعهم الشخصية الثقافية، والمهنية للاندماج في المجتمع؛
- تمتين التجارب الجامعية الناجحة في مجالات الأنشطة الثقافية، والفنية، والرياضية، وتعميمها للتعبير الناجع عن ذواتهم؛
- توسيع وتطوير التكوينات في التنشيط الثقافي والوساطة الثقافية، وتزويد الطلبة بما يلزم من تكوين ومهارات لأداء الوظائف الثقافية المختلفة، مع تخصيص برامج جهوية داخل المناهج تراعي الخصوصيات الثقافية الجهوية والمحلية؛
- تسهيل آليات التقارب والتكامل بين المؤسسة التعليمية و التجهيزات الثقافية والفنية الموجودة في محيطها من خلال اتفاقات شراكة مع التربية والتكوين وقطاع الثقافة والجمعيات الثقافية، وتيسير ولوج الشباب إلى العروض الثقافية والأعمال الفنية، وتشجيع انفتاحهم على المحيط؛

- اعتماد مقتضيات التنوع الثقافي في التكوينات، وفي برامج المؤسسات وأماكن العيش الثقافية المختلفة، وتفادي انعدام الانسجام في التنفيذ والعرض، ومحاصرة التمايزات الاجتماعية على صعيد تهيئة المجال و التجهيزات قصد إنتاج وإعادة إنتاج قيم التضامن والعيش المشترك؛
- نشر الاهتمام بشؤون الثقافة والفن من خلال الأسرة والمدرسة، والإعلام وبكل الطرق المتاحة، والتخطيط لأطر حاضنة للثقافة، والمحافظة على المعالم التاريخية، وكنوز التراث المادي وغير المادي بإعادة إحيائه وتطويره وتحديثه.

4. مقاربة اجتماعية

تبين المعطيات كافة أن وضع أسس ل «اقتصاديات ثقافة» حقيقية يستلزم الاهتمام بمهن الإبداع والفن باعتبارها مصدر ثروة للاقتصاد ورافعة للجماعات الترابية. ولذلك لامجال لتطوير هذا القطاع من دون الاهتمام بالعاملين فيه والمشاركين في إنتاجه وتوزيعه وتسويقه. ومن هنا ضرورة:

- وضع إطار مؤسسي وقانوني ينظم مهن الفن والإبداع، وتطوير القوانين الموجودة المتعلقة بالفنان، وبالعاملين في حقول الصناعات الثقافية والإبداعية، إنتاجًا، وتوزيعًا، وتسويقًا، وتواصلا؛
- تطوير الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للعاملين في حقول الثقافة والفن والسمعي البصري، وتوفير شروط استفادتهم من الخدمات الصحية ومن الحماية الاجتماعية، و فقدان الشغل؛
- تشجيع العمل في مجالات الإبداع والفن، وضمان استمرارية الشغل فيها، و مراعاة خصوصيات بعض حقول الإبداع مثل السينما، والمسرح، و السمعي البصري، نظرا لطبيعتها الموسمية؛
- تحفيز مؤسسات الرعاية والجماعات الترابية على احتضان العاملين في مهن الفن والإبداع، وذلك من أجل تقريب العمل الثقافي والفني إلى مختلف شرائح الناس في الأحياء، والمدن الصغيرة، والمناطق القروية، مع توفير الحماية الاجتماعية لهؤلاء العاملين، سواء تعلق الأمر بالإعاقة، أو حادثة شغل، أو البطالة، أو التقدم في العمر، أو المرض، أو التقاعد.

ديباجة

تهتم «اقتصاديات الثقافة» بالجوانب الاقتصادية للأعمال الثقافية والفنية، إبداعًا، وإنتاجًا، واستهلاكًا، وتوزيعًا، كما تهتم بطرق وآليات استثمار التراث المادي وغير المادي. وتشهد هذه الاقتصاديات تحولات غير مسبوقة بسبب الشروط التكنولوجية، والاجتماعية والتواصلية المتجددة التي بدأت تفرض أدواتها ومضامينها.

وتَجمع اقتصاديات الثقافة بين الشروط المؤسسية والمادية ونمط التدبير، وبين ديناميات التنشيط للقطاعات المرتبطة بالثقافة، بحيث من خلالها يتمّ الترويج للمنتوجات الثقافية، وتحريك سوق لها تسمح بخلق التوازن بين العرض و الطلب، وبين الإبداع ومقتضيات التدبير، والإنتاج والتوزيع في هذا المجال.

يتميز التحول التكنولوجي الراهن بكونه أنشأ علاقات جديدة بين الصناعات الثقافية، ووسائط الاتصال والمضامين الجديدة التي تحملها التقنيات الحديثة، فقد بتنا نشهد قيام بنيات تحتية اقتصادية، تتطلب تصورات ومضامين جديدة. ويعتبر التحدّي الأكبر الذي يعترض المهتمين بهذه العلاقات، هو كيفية تنظيم التكامل بين اقتصاد تقليدي للمنتجات الثقافية والبنيات التقنية ، أي بين نمط إنتاج تقليدي للتعبيرات الثقافية، وبين الصناعات الرقمية، تماشيا مع معطيات الواقع التواصلي الراهن، واستجابة لتطلّباته.

توجد في المغرب بنيات تهتم بالقطاعات المندرجة ضمن «اقتصاديات الثقافة»، من سينما، ومسرح، وإنتاج سمعي بصري، ورسم، وموسيقى... إلخ، حيث تنظم مهرجانات متنوعة الأحجام ولقاءات كثيرة. عشرات المهرجانات في السينما، وفي الموسيقى ، والكتاب. وهي أنشطة توحي بوجود «اقتصاديات للثقافة» ببلادنا تحترم قواعد الاحترافية والإنتاجية، غير أن ضمان انتظام هذه الأنشطة يقتضي وجود بنيات إبداعية مستقرة، تستند إلى مؤسسات تكوين واحتضان وتشجيع مهيكلة، كما يقتضي ضمان انتظام هذه الأنشطة، وفضاءات وأماكن عيش ثقافية تشتغل باستمرار، مثل قاعات السينما (التي يتقلص عددها بالتدريج)، وفضاءات الفرجة، ومسارح مختلفة الأحجام، وخزانات، ومكتبات، كل ذلك مُعزّزاً ببنيات إدارية مهنية، وموارد مالية كافية وأطر بشرية مؤهّلة، وأن يحصل تكامل بين الإنتاج الثقافي وحاجيات ومتطلبات الجمهور، فضلا عن ضرورة وجود سياسة ثقافية عمومية تمتلك ما يلزم من وسائل التحفيز والتشجيع، ودعم المجالات الإبداعية بمختلف تعبيراتها، مما يشكل لمجموعه شروط ومستلزمات « اقتصاديات الثقافة».

وقد شهدت بداية هذه الألفية حركية خاصة على صعيد الأنشطة الفنية والثقافية. وبدأت فعاليات جديدة، شابَّة في غالبيتها، تفرض ذاتها، في بلادنا، بطرق مختلفة في ميادين الإبداع، والإنتاج، والتوزيع، والتكوين، والاستهلاك، والتواصل. ذلك أن تحرير الاقتصاد، وتحرير المجال السمعي البصري، سمح لهذه الفعاليات بالإقدام على تنظيم وتنشيط تظاهرات ثقافية اعتمادا على قواعد احترافية، سواء بإطلاق إذاعات خاصة، أو مهرجانات متنوعة، أو مشاريع صحفية، أو وكالات للتواصل، أو شركات للإنتاج السمعي البصري، أو مواقع إلكترونية.

لكن هل يكفي توفير التمويل وحده، بالطرق التي يتم بها، لتقوية سلسلة «اقتصاديات الثقافة» في المغرب، وضمان كل حلقات الإبداع، والإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والتواصل؟ هل التراكم الذي يتكوّن، في هذا المجال، يمكنه تأمين إنتاج ثقافي وطني يرقى إلى مستوى انتظارات الشباب، ومختلف شرائح الجمهور؟ وإذا كانت شروط إنتاج وإعادة إنتاج الفعل الثقافي، لا تستجيب لقواعد بناء «اقتصاديات الثقافة» صلبة ومستدامة، هل يعود ذلك إلى غياب إرادة سياسية عمومية للنهوض بالشأن الثقافي أم إلى ضعف الاهتمام الثقافي للطبقة الوسطى التي كثيرا ما تكون قاطرة لاقتصاديات الثقافة؟ وكيف يمكن حلّ المعادلة بين الإبداع ومقتضيات التدبير، والإنتاج والتوزيع وخلق التوازن بين العرض والطلب؟ وما هي الرافعات الكفيلة بالنهوض بقطاع» اقتصاديات الثقافة»؟

وباعتبار أن اللجنة الدائمة ل»مجتمع المعرفة والإعلام» قد سبق لها أن أنتجت تقريرين حول الثقافة في مختلف تعبيراتها العامة، ولا سيما في علاقتها بالشباب و بأشكال حضورها في أماكن العيش، فإن أعضاءها ارتأوا التركيز، هذه المرة، على موضوع مخصوص للثقافة، يتعلق بالأطر المادية والمؤسسية المرتبطة ب»اقتصاديات الثقافة» في بلادنا، والوقوف عند معطياتها الواقعية ومشاكلها الموضوعية، والنظر في ممكنات وضع أسس عامة لإطلاق حركية اقتصادية تكون فيها للثقافة المكانة المجتمعية و التربوية والحضارية الضرورية لنهضة المغرب.

مرجعيات معيارية

اعتبارا لتنصيص الدستور، في فصله الخامس، على أهمية المكونين اللغوي والثقافي، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، والسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

وبناء على الفصل 26 الذي يؤكد على دعم «السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة».

و مقتضيات الفصل 33 الذي يدعو السلطات العمومية إلى « اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات».

واعتبارا للفصلين 31 و 154 من الدستور؛

واعتبارا للتوجهات الكبرى التي حددها «الميثاق الاجتماعي الجديد» الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، ولاسيما ما يتعلق فيه ب» الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي» و»المعارف، والتكوين والتنمية الثقافية»، و»الإدماج وأشكال التضامن».

و استحضارا لروح الخطب الملكية التي دعت «إلى إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، باعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الاستراتيجي، الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف، في مناخ من الحرية، يشجع على الإبداع والابتكار، المجسد للتنوع، والتفاعل بين الثقافات الجهوية والوطنية والكونية.» (خطاب العرش يوليوز 2004).

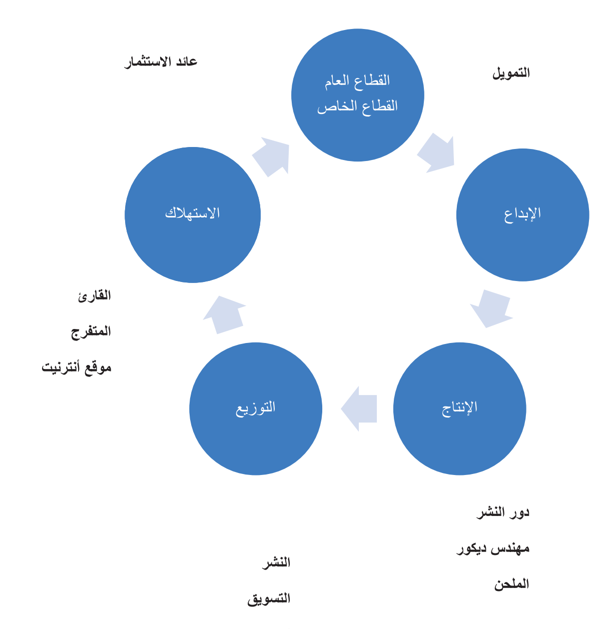
اقتصاديات الثقافة: إشكاليتها، معطياتها، وحدودها

تخضع «اقتصاديات الثقافة» لعمليات مركبة قد لا تستجيب في كثير من الأحيان للمنطق الاقتصادي الذي يطبق على المنتوجات المادية الأخرى، بحكم أن صناعة الكتاب، والفيلم، والسمعي البصري، والمسرح..إلخ، تُعرض على سوق مشتتة، لا تُحتَرم فيها دائما معادلة العرض والطلب، لأن المضامين الثقافية المعروضة كثيرًا ما تبقى رهينة حدود متحركة ما بين الترفيه، والإعلام، والتكوين، والتثقيف.

إن اقتصاديات الثقافة هي مجموعة الأنشطة والتبادلات الثقافية الخاضعة لقواعد اقتصادية، من إبداع وإنتاج وتوزيع واستهلاك لسلع ثقافية. ومن أهم خصائص اقتصاديات الثقافة تبرز طبيعتها المزدوجة؛ الاقتصادية (خلق الثروة وفرص العمل) والثقافية (إنتاج القيم والمعنى)، تندرج ضمن تقاطع جدلي ما بين الاقتصادي والثقافي، بحيث يجعل من الإبداع والابتكار والتجديد في قلب النشاط أو المنتوج. ويتميز عن باقي القطاعات الاقتصادية بتنظيم مختلف من حيث طبيعة العمل. ويتشكل، في الغالب الأعم، من مشاريع صغرى، كما أن أسواقه غير مضمونة، دائما.

في عام 2012، عرَّفت منظمة اليونسكو اقتصاديات الثقافة بكونها «تجمع كل من الصناعات المرتبطة بإنتاج، وإبداع، وتسويق المضامين الثقافية وغير المادية، كما تتضمن النشر المطبوع، والوسائط المتعددة، الإنتاج السينمائي، والسمعي البصري، وكذا الصناعة التقليدية...إن هذه المضامين غالبا ما تكون محمية بشروط حقوق التأليف لحكم كونها منتوجا ثقافيا، أو خدمة».

ويبين الجدول أسفله بعض الفاعلين في عملية إنتاج، وتوزيع، وتسويق، وتلقّي المنتوج الثقافي:



والحال أن «اقتصاديات الثقافة» تمثل رهانًا استراتيجيًا يهم البناء الثقافي للمجتمع في وحدته وتنوعه، في حاضره ومستقبله، لذلك يعتبر دعم الدولة عاملا حيويا وتحفيزيًا لصون النسيج الثقافي الوطني وتطويره، وشرطًا يساعد الحركية الثقافية على الإبداع، وعلى المنافسة الثقافية في سياق العولمة وتنامي المنتوجات غير المادية.

يهيمن تصوران متعارضان اثنان على المناقشات الدولية بخصوص المنتوجات الثقافية؛ تصور يعتمد قاعدة «الاستثناء الثقافي» الذي يدعو أصحابه إلى عدم الزج بالمنتوجات الثقافية في الاعتبارات التجارية الخالصة للسوق، و النظر إليها لا باعتبارها مجرد بضاعة لأنها تعبر عن أنظمة ثقافية ونماذج حضارية، وهويات وطنية، وجهوية، وعن تراثيات مادية وغير مادية؛ في حين ترى وجهة النظر الأمريكية، وعلى العكس من ذلك، أن المنتوجات الثقافية، من الناحية التجارية، لا تختلف عن باقي المنتوجات، وعليها، تبعا لذلك، أن تخضع لمنطق السوق.

ويتفق كثير من المهتمين بموضوع «اقتصاديات الثقافة» على أن الأنشطة الثقافية، من حيث طبيعتها، تتعرض لمخاطر إنتاج مرتفعة، قياسا إلى المنتوجات الأخرى؛ فإنتاج فيلم، على سبيل المثال، يتطلب تعبئة مبالغ كبيرة لإنجازه قبل أن يعرف أصحابه هل سيلقى الإقبال المطلوب والكافي أم لا، علمًا بأن الجمهور إذا لم يتجاوب معه في الأسبوع الأول فإن صاحب القاعة يجد نفسه مضطرا لسحبه من البرمجة. و قد لا يكون هناك عائد على الاستثمار، خصوصا وأن فتح الأسواق، في سياق العولمة، بما فيها الأسواق الثقافية، جعلت المنتوجات الثقافية تخضع لسوق تنافس مجهول ذو قواعد غير محددة. فالمخاطر التي تتعرض لها المنتوجات الثقافية، بحكم خصوصيتها و صعوبة ضمان جمهور قار لها، هو الذي يدفع بعض البلدان إلى اتباع سياسات حمائية لثقافتها، أو توفير حوافز لضمان التنافسية وتقرير برامج لدعم الإبداعات الفنية و الثقافية، أو البحث عن شراكات متنوعة مع الفاعلين الخواص لتحصين المنتوجات الثقافية من الهدر وتشجيع وتطوير العمل الثقافي بعامة. «فالاستثناء الثقافي» يأتي في إطار وعي المجموعة الأوروبية بحساسية هذا القطاع وضرورة حمايته من الاتفاقيات التجارية، ووضع سياسة محددة تدار ويخطط لها بشكل يراعي الأهداف الوطنية ولا يسمح لثقافة بأن تكتسح مجال ثقافة أخرى، وهي دليل على أن الثقافة ليست مجرد بضاعة أو استثمار الهدف منه الربح الخالص فقط، ولكن لها دور في صيانة الهوية الوطنية والحفاظ عليها.

ويتمثل أحد الرهانات الأساسية لاقتصاديات الثقافة في تحويل الثقافة في السياسات العمومية من منطق التكلفة الى استثمار اقتصادي يعمل على خلق الثروة وإحداث مناصب للشغل وتنمية الرأسمال الاجتماعي ذو إشعاع وطني وعالمي، وله عائد استثمار مهم.

وتؤكد التجارب الدولية على أن الاستثمار الأمثل في مجالات الثقافة، والصرف المالي على قطاعاتها له انعكاسات اقتصادية إيجابية على المجالات الترابية التي تنظم فيها؛ فاعتبار «الثقافة رافعة للتنمية الاقتصادية» ليس مجرد شعار، بقدر ما هو اختيار للتنشيط الاقتصادي، وخلق فرص الشغل؛ بل إن هناك بلدانا يتبوأ فيها القطاع الثقافي مكانة كبرى، لكونه يدر أرباحا تتجاوز، أحيانا، مداخيل بعض الصناعات، فضلا عن الأدوار الفعلية التي تقوم بها على مستويات التماسك الاجتماعي، والاندماج الترابي، وصيانة وتطوير التنوع الثقافي.

وفي المغرب برز وعي جماعي بدأ يعبر عن ذاته بمختلف الأساليب وفي مجالات متعددة، مفاده أن لها بعد سياسي، بحكم طرحها لعدد من الإشكالات ذات العلاقة ب:

- الاختيارات السياسية والثقافية للدولة؛
- بالحقوق الثقافية؛
- باعتبار الثقافة حقا وخدمة عمومية؛
- بمناخ حرية التعبير التي يتعين توفيره لبناء وتجذير الممارسات الثقافية؛
- بأدوار كل من المبادرات الخاصة والعمومية؛
- بأهمية الاحتضان والرعاية؛
- بإبراز العرض الثقافي وحجمه ونوعيته وتطويره ودمقرطته؛
- بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
- باستثمار التراث والثقافة التاريخية وعلاقتها بالسياحة، والصناعات التقليدية؛
- بالهيئات التمثيلية للعاملات والعاملين في حقول الإبداع والجمعيات الثقافية؛

إذا اعتبرنا أن اقتصاديات الثقافة هي مجموعة الأنشطة التي تتعلق بالإبداع الذي يتحول إلى خدمة في صالح الجمهور، فإن ذلك يعني أن المقاولة التي تشتغل في هذه المجالات تحتاج إل كفايات وخبرة، وإلى تشريع وتنظيم، كما تحتاج إلى تمويل، لتقوم بالإنتاج، وبالتوزيع، كما أن القائمين على هذه المقاولة يحتاجون إلى الانتباه للجمهور كطرف تتعين تعبئته باستمرار. لهذا السبب يتطلب الأمر تكوينا وتثمينا دائمين؛

وليست الثقافة وسيلة لتحقيق النمو، فقط، وإنما هي عاملا في التنمية و محرك لها، ومن هذه الزاوية فإن مختلف عمليات التشخيص التي أنجزت في المغرب تتفق على معاينات أساسية منها:

- هناك رأسمال ثقافي مُهم وبالغ الغنى والتنوع، غير أنه لا يستفيد من عمليات التثمين المناسبة بما فيه الكفاية؛
- توجد في المغرب تمويلات عمومية ويتوفر على جهات حاضنة، ولكن هناك نقصا في البنيات التحتية، وما هو موجود غير مستغل بما فيه الكفاية على مستوى الموارد البشرية والبرمجة والتنشيط؛
- نملك رأسمالا ثقافيا غير مستثمر وغير مدمج في مؤسسات التنشئة، كالمدرسة والإعلام، وأماكن العيش؛
- الإبداع المغربي المعاصر غير موثق، وغير مثمن، وهو ما يعطينا تراكمات، إذا حصلت، بدون ذاكرة (ذاكرة المسرح، السينما...)؛

- غياب التنسيق الجهوي والوطني لاستثمار التراث بمختلف تعبيراته لتحويل الموروث إلى رأسمال قابل للتنشيط والحياة؛
- هشاشة التواصل والتكوين في المجالات الثقافية والفنية؛
- غياب التكوينات على التدبير الثقافي، وتنشيط الفضاءات الثقافية، وغياب التنسيق بين مؤسسات التكوين بهذا الصدد؛
- نقص تكوين الجمهور على حب الفن، إذ إن توسع الجامعة لم يساعد على توسيع مجالات الإبداع؛

هذه المعاينات كافة تُظهر بأن الثقافة غير مستثمرة اقتصاديا بشكل احترافي ومنسجم في بلادنا.

أما بخصوص **تمويل الثقافة**، في المغرب، فإنه مُختزل في:

- تخصيص مبالغ عمومية أو خاصة غالبا ما تكون غير كافية؛
- أن الدعم لا يشجع المقاولات على الاستثمار في الشأن الثقافي، لهذا يتم اللجوء إلى ما هو اجتماعي، أو إلى مجالات إبداع بدون مخاطر، مثل الرسم؛
- ليس هناك اهتمام بالتوزيع أو تهييئ الجمهور الذي بفضله يتم ضمان استمرارية و توسيع دوائر الإنتاج؛
- دعم ما هو عابر، بدل تمويل مؤسسات تضمن استمرار النشاط، من خلال تحضير الجمهور الذي يحتضن الإبداعات، وهو ما يتطلب خبرة ودعما؛
- إصدار حصيلة مرقمة ولكنها لا تضمن استمرار الممارسات الثقافية؛
- على صعيد حقوق التأليف، هناك غموض كبير يحيط بالمؤسسة التي تدبر هذا الموضوع، لهذا تبقى المهرجانات أهم وسيلة للاشتغال بالنسبة للفنانين.

و يلاحظ على صعيد **حكامة الشأن الثقافي**:

- غياب التنسيق بين الجهات الرسمية المكلفة بالأنشطة و المجالات الثقافية؛
- نقص في تملك أماكن العيش من طرف الجمهور، وهو التملّك الذي يضمن ديمومة الأنشطة؛
- ضعف في التجاوب مع انتظارات الجمعيات المحلية للمشاركة في الفعل الثقافي؛
- تقوم جهات عدة بدعم الثقافة، لكن أبرز دوافع ذلك في واقع الأمر، هو تجميل الصورة في مناسبات عابرة، بدون آثار على الجماعة والأذواق؛
- أن الثقافة لا ينظر إليها باعتبارها رافعة اقتصادية؛
- خنق ديناميكية الفاعلين بيروقراطية المؤسسات؛

- عدم استثمار النزوعات الإبداعية على المدى الزمني الطويل ولا على المستوى اليومي، وبالخصوص في المدرسة، والإعلام، وأماكن العيش.

وفي **مجال المقاولة الثقافية**، واعتمادا على بحث تمّ إنجازه[1] حول المقاولة والثقافة تبين أن:

- أهم المقاولات الثقافية تشتغل في السينما و السمعي البصري؛
- نسبة النساء العاملات تصل إلى 6 بالمئة في السينما، 40 بالمئة في الرسم؛
- تتمنى المقاولات أن تبقى في حجمها الصغير لأنها لا تملك منظورية محددة؛
- 90 بالمئة تعتمد على وسائلها الخاصة؛
- 28 بالمئة تلتجئ إلى القروض البنكية؛
- الفنانون المقاولون يختارون بنيات صغيرة، ذلك أن قاعات عرض الرسم المهتمة، على سبيل المثال، بالأبعاد الثقافية مهددة دائما بالإغلاق، عكس تلك التي تهتم أساسا بالانشغالات التجارية؛
- 40 بالمئة يعرفون أن مشروعهم مهدد و يتحركون في مجال الخطر.

ويمكن أن نستخلص إننا أمام مقاولات هشة، صغيرة، تشتغل في سياق احترافية محدودة، مما يجعلها مهددة في وجودها.

أما على **الصعيد الاجتماعي**، فإن العاملين في قطاع اقتصاديات الثقافة يواجهون مخاطر عدة منها:

- الطبيعة غير القارة للعمل في مهن الفن والثقافة؛ إذ يتعرض العاملون بهذا القطاع الى فقدان مداخيلهم عند انتهاء مدة العقد، وصعوبة الحصول على عقود جديدة؛
- غياب إطارات للتكوين المستمر والتأهيل والتجديد مما يعرض الفنانين والعاملين بهذا القطاع لفقدان عملهم؛
- خطر تعرض المقاولات المستثمرة في هذه المجالات للإفلاس؛
- يتعرض العاملون في هذا القطاع الى مخاطر، منها المرض وحوادث الشغل، والأمراض المهنية، والولادة بالنسبة للنساء، والتقدم في السن يتسبب في توقفهم عن العمل وبالتالي فقدان الدخل، بسبب الطبيعة غير منظمة لهذا القطاع.

1 - Enquête réalisée par l'Association Racines dans le cadre de son étude sur « Les états généraux de la culture au Maroc », 2015

كما أنجز «معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان» تقريرًا استعرض فيه بعض مظاهر «الديناميات الثقافية الجديدة في المغرب»، وموقع الثقافة في التقارير ذات الصلة بالسياسات العمومية الثقافية، سواء أنتجتها هيئات حكومية أو تشريعية. أنظر: «السياسات العمومية الثقافية في المغرب»، يناير 2016

واقع حال اقتصاديات الثقافة في المغرب

تجدر الإشارة، في البداية، إلى أن هذا التشخيص تنقصه معطيات تهمّ حالة «الطلب الثقافي» في المغرب، ومعلومات دقيقة عن القدرة الشرائية للمغاربة، وعن المبالغ التي يخصصونها للمنتوجات الثقافية. علما بأن «استهلاك» منتوج ثقافي أو الاستفادة من خدمة ثقافية لا يخضع للمتغيرات الاقتصادية الصرفة، ولاسيما للمردودية وللسعر، وإنما إلى كون «الموضوع» الثقافي يحيل على محددات عدّة منها: الموقع الاجتماعي، التربية، المهنة، العادات. فالمعلومات الإحصائية محدودة للغاية، إن لم تكن منعدمة. وإذا كانت مصاريف العائلات المغربية في تزايد مستمر على التغذية، واللباس، والنقل. إلخ، فإن الصرف على الثقافة غير معروف، خصوصا وأن المندوبية السامية للتخطيط تجمع بين التعليم، والترفيه، والثقافة. غير أن هذا الصرف، نفسه، يبقى ضعيفًا ومتفاوتًا من طبقة إلى أخرى، وما بين الحضري والقروي، مع ضعف في الطلب. وهو ما يؤثر على العرض الثقافي، كميًا ونوعيًا.

ولإبراز بعض معطيات و مظاهر الإنتاج في الحقول الثقافية المغربية، التي لها علاقة قريبة أو بعيدة ب»اقتصاديات الثقافة»، نقدم جملة معلومات تعكس وضعية بعض القطاعات الثقافية ومنها: مجال النشر والكتاب، والمجال السينمائي، ومجال الموسيقى والأغنية، والفنون التشكيلية، وقطاع المتاحف، والمهرجانات الآثار والتراث غير المادي.

1 - مجالات الصناعات الثقافية

أ. مجال النشر والكتاب

تبين المعطيات المتوفرة أن عدد الكتب المنشورة بلغ ما معدله 323 كتابا في السنة تقريبا ما بين 1956 و 2003 [2]، وانتقل هذا الرقم إلى 1545 كتابا سنة 2009، و2028 كتابا سنة 2010، وما مجموعه 2448 عنوانا سنة 2014–2015[3]، وهي كتب تعالج المجالات والحقول كافة.

ويطبع من كل كتاب ما بين ألف وألف وخمسمائة نسخة، مع استثناءات قليلة بخصوص بعض العناوين. وتجدر الإشارة إلى أن الحياة الثقافية المغربية لا تعرف بعد ظاهرة الكتب ذات معدلات السحب العالية (best sellers).

أما قطاع الطباعة والنشر، فقد حقق سنة 2013 ما مجمله 3.273 مليار درهم، وقيمة مضافة بحوالي 1.1 في المائة[4] و تقدم وزارة الثقافة دعما لنشر الكتاب والمجلات والمشاركة في المعارض وعصرنة

2 – Mohamed Sghir Janjar, L'édition dans le Maroc indépendant, Etat des lieux, in 50 ans de développement humain , 2006.www.rdh50.ma

3 – المنشورات المغربية: تقرير عن نشاط النشر المغربي 2014–2015:

http: //www. fondation. org. ma/publications/rapport___ar. pdf

4 – Industrie en chiffres, Ministère de l'industrie, du commerce, de l'investissement, de l'économie numérique, Rabat, 2014

المكتبات بلغ 10 مليون درهم سنة 2014[5] الأمر الذي يجعل من الوزارة الداعم الرئيسي للنشر بالمغرب بنسبة 67 في المائة[6]. وثمة اليوم حوالي 750 مكتبة تجارية ، توجد 190 منها بمدينة الدارالبيضاء، وذلك بمعدل مكتبة واحدة لكل 21.000 نسمة من ساكنة هذه المدينة[7].

و بحكم المسؤولية الإدارية و المؤسسية الملقاة على كاهل السلطات العمومية في هذا المجال، فقد صدر مرسوم (في 10 نونبر 2006) ينظم ويحدد اختصاصات وزارة الثقافة. فهي مُكلفة، بموجب هذا المرسوم بـ:

- «إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالتراث والتنمية الثقافية والفنية»؛
- دعم إنتاج الكتاب من خلال المساهمة في 50 % من كلفة الكتاب تمنح مباشرة للناشر؛
- تنمية وتحديث الخزانات المغربية، وهي خطوة انطلقت سنة 2003 تمكنت الوزارة من بناء عدة خزانات في مدن الجديدة، فاس، بني ملال، مكناس، خريبكة، ورزازات، وجدة، سلا، تازة، فضلا عن إنشاء المكتبة الوطنية للمملكة المغربية.

كما تنص المادة 8 من المرسوم المذكور على أن وزارة الثقافة تقدم «**الاقتراحات المتعلقة بإعداد سياسة شاملة للنهوض بالكتاب ودعم المؤسسات الفاعلة للاستثمار في ميدان إنتاج الكتاب بنشره وترويجه**».

و تجدر الإشارة إلى أن فاعلين مؤسسين و وزارات أخرى تقوم بنشر الكتب والمؤلفات (التربية الوطنية، التعليم العالي، الأوقاف والشؤون الإسلامية ...)

هذا، وقد شهد العقد الماضي صدور مجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية، منها القانون المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بضخ إعانات مالية في ميدان المسرح والكتاب (11 نونبر 2000) ، والمرسوم المتعلق بدعم المشاريع الثقافية والفنية (13 ماي 2013).

أما بخصوص المراكز الثقافية، فقد بلغ عددها إلى حدود 2012، 71 مركزًا، منها 40 مركزًا تشرف عليه وزارة الثقافة، و 624 خزانة عمومية أنجزت الوزارة منها 328، أو بشراكة، كما هو حال المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، وهو ما يعني أن هناك مكتبة لكل 100.000 نسمة. أما المطابع ودور النشر فقد بلغت، حسب معطيات وزارة الصناعة والتجارة، 504 وحدة إلى حدود 2013[8].

و انطلاقا من هذه المعطيات يتجلى، بوضوح، أن قطاع الكتاب والنشر يعاني من تعدد المتدخلين ومن عدم احترام تطبيق قانون حقوق المؤلف، ويشهد نقصًا كبيرًا في عدد الخزانات والمكتبات والمراكز

5 - http://www.minculture.gov.ma/files/projet_edition_livre_fr.pdf

6 المنشورات المغربية: تقرير عن نشاط النشر المغربي 2014-2015:

http: //www. fondation. org. ma/publications/rapport___ar. pdf

7 - Association Racines Vers une politique culturelle pour mettre la culture au coeur du développement au Maroc, document de travail, 2014, p.25.

8 - Industrie en chiffres, Ministère de l'industrie, du commerce, de l'investissement, de l'économie numérique, Rabat, 2014

الثقافية؛ إذ يتوفر المغرب على 71 مركزا و 624 خزانة عمومية، وهو ما يعني نقصًا يصل إلى 4000 خزانة في ضوء تقديرات اليونسكو.

ثم إن ما هو متوفر من مراكز وخزانات، موزع بطريقة غير عادلة على المستوى الترابي، كما يعاني من غياب في البرامج الثقافية والتنشيط بسبب ضعف تكوين الرأسمال البشري، و مستوى قدرات كثير من المسؤولين على التدبير العلمي الجيد للمراكز والخزانات المتوفرة.

وإذا لوحظ ارتفاع عدد المنشورات ابتداء من سنة 2005 فإن مجالات العلوم والرياضيات لا تعادل سوى 7.1 من هذا الإنتاج، والعلوم التطبيقية / التكنولوجيا 1 في المئة ، وأما بالنسبة للترجمة، فقد احتلت المترجمات حوالي 5 في المائة من حجم الكتب المنشورة خلال 2014-2015[9].

وهذا، بالإضافة إلى أن ما ينشر يواجه صعوبات كبرى في التوزيع والترويج والتلقي سواء على صعيد الإعلام، أو داخل المؤسسات التعليمية أو الجمعيات الثقافية.

ولعل النقص الكبير الذي يعاني منه قطاع الكتاب، على جميع مستويات إنتاجه وتوزيعه وتوصيله، يتمثل في ضعف الأطر المتخصصة، وغياب مؤسسات تكوين التقنيين والمنشطين، وأما المشكلة الكبرى المرتبطة بوضعية الكتاب فإنها تتجلى في قلة القراءة وتراجع نسبتها. وهو ما لا يساعد على جعل الكتاب والقراءة والفضاءات الحاضنة لهما، وسيلة للتوعية والاندماج الاجتماعي.

ب. المجال السينمائي

يعتبر المغرب من البلدان الأولى التي صور فيها «الأخوان لوميير»، اللذان اكتشفا «السينماتوغراف» في أواخر القرن التاسع عشر، وشهد بعض العروض الأولى منذ بداية القرن العشرين. كان المغرب يتوفر على 350 قاعة في السبعينات، وصارت 250 قاعة سنة 1985، حيث كانت تباع 45 مليون تذكرة. كما كان المغرب يُنتج ما معدله فيلمان في السنة إلى حدود 1980؛ وابتداء من الفترة 2012-2000 ستدخل على قطاع السينما تعديلات مهمة، منها تعزيز وتغيير أسلوب تقديم الدعم للمشاريع السينمائية، وإلزام القناتين الأولى والثانية على إنتاج، أو المساهمة في إنتاج الأفلام بمقتضى التزامات دفاتر التحملات، وإنشاء صندوق لدعم الإنتاج السمعي البصري الوطني، وهو ما ترتب عنه الانتقال إلى إنتاج 15 فيلما في السنة، ليبلغ هذا الرقم 20 فيلما سنة 2013. حيث تمّ تطوير بنيات الإنتاج، وتأهيل مؤسسات التكوين، وتحسين المهارات التقنية. كما واكب هذه الحركية تأسيس ما يقرب من 57 مهرجانا عبر الجغرافيا المغربية.

غير أن ارتفاع نسبة الأفلام المُنتجة، وتعدد المهرجانات، وتنوع الحساسيات الإبداعية، لم تواكبه الزيادة في إقبال الجمهور على السينما، بحيث تم تسجيل تراجع في عدد القاعات السينمائية، على قلتها، من 36 قاعة سنة 2012 إلى 31 قاعة تضم ما مجموعه 57 شاشة عرض فقط، سنة 2015[10].

9 - http://www.fondation.org.ma/publications/rapport_ar.pdf

10 - المركز السينمائي المغربي، الحصيلة السينمائية ، لسنتي 2012 و2015.

وتميز العقد الماضي بتطورات لها أثر واضح على وتيرة العمل السينمائي منها:

- **أولا**: سن تشريعات جديدة (المرسوم الذي ينص على تنظيم اختصاصات وزارة الاتصال، مارس 2008، والمرسوم الذي يحدد شروط دعم المشاريع السينمائية وإنشاء القاعات وتنظيم المهرجانات الصادر في غشت 2012؛
- **ثانيا**: الرفع من الغلاف المالي للدعم العمومي للإنتاج السينمائي حيث يبلغ حوالي 60 مليون درهم سنويا؛
- **ثالثا**: تنويع مصادر تمويل المشاريع السينمائية من خلال ما تلتزم به القناتان العموميتان في دفاتر التحملات، وكذا صندوق دعم الإنتاج السمعي البصري الوطني؛
- **رابعا**: تحسين أداة شركات ومقاولات الإنتاج الموجودة، وخلق شركات جديدة انخرطت باحترافية في مسلسل الإنتاج السينمائي والتلفزيوني؛
- **خامسا**: وضع قواعد جديدة لتشجيع الشركات العالمية لتصوير أفلامها بالمغرب، حيث تم إنتاج ما يقرب من 205 فيلما أجنبيا بين وثائقي وقصير وطويل بين 2006 و 2011 باستثمار بلغ 3 مليار و 312 مليون درهما؛
- **سادسا**: ازدياد عدد المهرجانات في كافة أرجاء المغرب حول موضوعات وقضايا سينمائية متنوعة منها مهرجانات قارية (مهرجان خريبكة للسينما الإفريقية) أو إقليمية (مهرجان تطوان للسينما المتوسطية)، أو دولية (مهرجان مراكش الدولي)، ومهرجانات أخرى بلغ عددها 57 مهرجانا؛
- **سابعا**: تنويع بنيات ومؤسسات التكوين، لتخريج أطر في مختلف مهن العمل السينمائي، سواء كانت مؤسسات عمومية (مثل المعهد العالي للمسرح أو التنشيط الثقافي، أو المعهد العالي للسمعي البصري بمراكش وغيرها، فضلا عن أشكال من التكوين أو تعليم مجالات السينما من خلال تداريب على كتابة السيناريو بمناسبة تنظيم المهرجانات أو غيرها؛
- **ثامنا**: بناء مركبات سينمائية جديدة بكل من الدار البيضاء ومراكش، لكن هناك بالمقابل إغلاق لعدد من القاعات في وجدة وسطات والدار البيضاء وأصيلة، حتى بلغ عددها، كما سبق ذكره 31 قاعة إلى حدود نهاية 2015. ويلاحظ من خلال عدد التذاكر المصرح بها، أن بعض هذه القاعات لا تسجل إقبالا منتظما من قبل الجمهور؛
- **تاسعا**: اختلال في العلاقة بين حجم الإنتاج، والتوزيع، وبين التراجع المتنامي لعدد القاعات، بل وغيابها التام عن أغلب جهات ومدن المغرب، إذ إن التجمعات السكنية أو المدن الجديدة تبنى بدون فضاءات ثقافية، أو مراكز صالحة لعرض أفلام.

وهكذا، وعلى الرغم من المجهودات التي بذلت طيلة العشرية الأخيرة للنهوض بالقطاع السينمائي على الأصعدة التشريعية والتمويلية والتكوينية، ودعم المبادرات الإبداعية والمهرجانات، فإن مقتضيات بناء صناعة سينمائية لم تكتمل بعد، بسبب الاعتماد شبه الكلي على دعم الدولة في إنتاج الأفلام، وتراجع عدد القاعات، وعزوف الجمهور عن ارتياد ما تبقى منها، وتفشي ظاهرة القرصنة، والمنافسة الكبيرة التي فرضتها القنوات التلفازية المتخصصة في السينما والانترنت.

ج. مجال الموسيقى والأغنية

يتضمن التراث الموسيقي والغنائي غير المادي المغربي أنماطًا وإيقاعات ورقصات بالغة التنوع والغنى، من أهازيج شعبية (أحيدوس ، الروايس، أحواش، الكدرة، الركادة، عبيدات الرما، العيطة بتلويناتها)، وموسيقى صوفية، أوأقرب إلى الصوفية (حمادشة، عيساوة، كناوة..) وتراث أندلسي (طرب الآلة، الغرناطي)، والموسيقى اليهودية والصحراوية. وقد استمرت هذه الأنواع الموسيقية، بكيفيات مختلفة إلى اليوم. كما أن المغاربة تفاعلوا مع التأثيرات الموسيقية والغنائية التي أتت مع الحماية الفرنسية والاسبانية، وبشكل رئيسي مع تلك التي أتت من المشرق العربي. وهكذا توزع التراث الموسيقي والغنائي المغربي إلى تراث قوامه الموسيقى الأندلسية والملحون، والأغنية العصرية التي برزت بالتدريج، منذ أربعينيات القرن الماضي تحت تأثير الفونغراف، والإذاعات، والسينما المصرية. وقد برز مُلحنون وفنانون قدموا للتراث الموسيقي والغنائي المغربي أعمالا رائدة ارتقت بالذوق الجمالي، وترسخت في الذاكرة الثقافية الوطنية من أمثال، أحمد البيضاوي، وعبد السلام عامر، ومحمد بنعبد السلام، محمد فويتح، ومحمد السقاط وآخرون.

إلى جانب هذا المنتوج الفني برزت ظواهر غنائية طبعها التأثير الغربي على مستوى الآلات. كما هدت بداية السبعينات، انطلاق الظاهرة الغيوانية التي تمكنت من إنجاز تركيب مبدع للتراث الموسيقي المغربي، بمختلف روافده، وقصائد ملتزمة تمكنت بواسطتها، من اكتساب جمهور واسع، وصدى كبير حيث أثرت، بشكل غير مسبوق، على أوساط الشباب في كافة مناطق المغرب (جيلالة، لمشاهب، إزنزارن، ومجموعات اخرى).

غير أن الموسيقى المغربية العصرية، شهدت خلال التسعينيات وبداية الألفية الجديدة شهدت تراجعًا، حيث إن الأصوات الجديدة اقتصرت على إعادة غناء «الريبيرتوار» المغربي في الستينات، اللهم إلا استثناءات قليلة، أو هاجرت إلى الشرق العربي. و نشأت في هذا السياق، منذ بداية الألفية، تعبيرات موسيقية وغنائية شبابية متأثرة بأنواع الراب والهيب هوب، والميطال، كما توجّه بعض الموسيقيين إلى أن يدخلوا الموسيقى الشعبية، من عيطة، وأمازيغية، أو كناوية، حيث عملت مجموعة من المهرجانات والإذاعات الخاصة والعمومية، على تقديم هذه الإنتاجات والتعريف بها، وهي تعبيرات انبثقت من الأوساط الحضرية بالدرجة الأولى.

ويلاحظ أن المغرب، ابتداء من عشرية الستينيات من القرن الماضي، التي اعتبرت بامتياز عقدًا إبداعيًا في الموسيقى العصرية، شهد كل عشر سنوات بروز ظاهرة غنائية مختلفة، مع استمرار باقي الأنواع

الموسيقية والغنائية، سواء الشعبية أو العصرية والجديدة[11]. غير أن الإطار القانوني والمادي والتكويني والبشري، لم يساعد على خلق بنية تحتية كافية لإطلاق صناعة موسيقية تتوفر فيها شروط الاستدامة والتفاعل مع مختلف شرائح الجمهور.

فقطاع الموسيقى والأغنية، تديره مديرية الفنون بوزارة الثقافة، وهي مديرية التي تعنى ب « تطوير وتنمية مجالات الموسيقى وفنون الرقص والفنون الشعبية ... ودعم الإبداع الفني والسهر على نشره وترويجه ... وعلى إعداد برامج التعليم والتأهيل الفني» (حسب المرسوم المنظم لها).

يسجّل بهذا الصدد، تراجع في أدوار متدخلين عديدين في مجال الموسيقى والغناء، كالإذاعة والتلفزة، التي كانت تلعب دورًا كبيرًا في إنتاج وترويج وتقديم الأعمال الغنائية المغربية منذ الستينيات إلى بداية الألفية الجديدة، حيث تراجعت عن سياسة الاحتضان التي كانت تقوم بها. يمكن قول الأمر نفسه عن الجماعات المحلية، التي تملك معاهد موسيقية وتنظم مهرجانات غنائية، فضلا عن المهرجانات الكبرى التي تأسست في الفترة الفاصلة ما بين 1999 و 2013، غير أنه من الإنصاف ذكر أن بعضها انتقل إلى مستوى احترافي عالمي، حيث أضحى يحتضن تعبيرات موسيقية شبابية عالمية كمهرجان موازين على سبيل المثال.

وإذا كانت الموسيقى العصرية قد وجدت في الإذاعة والتلفزيون، طيلة أربعة عقود، وسيلة لإنتاجها وترويجها قبل أن يتم تقنينها ضمن دفاتر تحملات والتزامات محددة، فإن الموسيقى والغناء الشعبيان يعتمدان على الوسائل الذاتية لمبدعيها وعلى شركات الإنتاج الخاصة. وحسب المعلومات المتوفرة، فقد وصل عدد هذه الشركات إلى 350 سنة 1990، أما في 2006 فقد تراجع هذا العدد إلى 20 شركة فقط بدون توافر معلومات دقيقة حول حجم أنشطتها أو أرقام معاملاتها[12].

وقد شرعت وزارة الثقافة في السنوات الأخيرة في سياسة دعم الموسيقى والغناء والمشاريع رافية، حيث خصصت ميزانية لتنظيم مهرجانات موسيقية، أو تمويل لقاءات موسيقية تنظمها جمعيات وهيئات مختلفة.

ويمكن تلخيص وسائل ترويج الموسيقى والغناء المغربيين في:

- وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والإذاعات الخاصة التي انطلقت ابتداء من 2006، بحيث نجد من بينها إذاعات موضوعاتية متخصصة في الموسيقى (هيت راديو، نصف الشبكة البرنامجية لراديو مارس)، و أغلبها يمنح للموسيقى حيزًا زمنيا كبيرًا؛
- شركات إنتاج وتوزيع الأعمال الغنائية والموسيقية؛
- مواقع إلكترونية تعرض بعض المنتوجات الغنائية والموسيقية للبيع؛
- المهرجانات الكثيرة التي تنظم عبر كافة أرجاء المغرب، سواء المهرجانات العامة أو تلك التي تتخصص في لون موسيقي أو غنائي محدد، بل إن بعض المهرجانات بلغت مستوى متقدما في الاحترافية في التنظيم اللوجستي والتواصلي والفني.

11 – Ahmed Massaia , Un désir de culture, essai sur l'action culturelle au Maroc, Ed La croisée des chemins, Casablanca, 2013

12 – محمد بهضوض ، المشهد الثقافي، مرجع سابق، ص 93.

ومع ذلك فإن قطاع الموسيقى يعاني من أشكال نقص متنوعة، منها :

- هشاشة البنيات التحتية الكفيلة بتوفير صناعة موسيقية وغنائية؛
- ضعف الميزانيات العمومية المخصصة للعمل الثقافي، وأيضا لدعم الإنتاج الموسيقي والغنائي؛
- قلة مؤسسات تكوين وتعليم الناشئة في مجالات الموسيقى والغناء، حيث يتوفر المغرب على 54 معهدا موسيقيا، متمركزا في المدن الكبرى، ولا يتوفر أغلبها على المقومات المؤسسية والمادية لتعليم ذي جودة، أو على موارد بشرية ذات كفاءة، فضلا عن أنه تمّ إغلاق شعبة الموسيقى في مراكز مهن التربية والتكوين؛
- اتساع ممارسات القرصنة وانتشارها مما يسيء للعمل الموسيقي والغنائي الاحترافي، ويحرم العاملين فيه من حقوقهم المكفولة بالقانون.

وتؤكد المعطيات كافة، أن تراثًا غير مادي غني ومتنوع معرض للتلف التدريجي إذا لم تعتمد الدولة سياسة عمومية شاملة ومندمجة لقضايا الثقافة، بما فيها قطاع الموسيقى والغناء، من خلال تكوين جيل جديد من المهتمين والممارسين للموسيقى والغناء في كافة مهنه، وإقامة صناعة قادرة على إنتاج سوق تنافسية تساهم في الإعلاء من شأن هذه الثروة غير المادية وتثمينها.

د. مجال الفنون التصويرية والتشكيلية

تعرف جهات ومناطق المغرب حضورًا كبيرًا للمصنوعات والمنتوجات ذات الكثافة البصرية، سواء في الصناعات التقليدية، من لباس، وزرابي ، ونقوش على الخشب، والحلي، والأوشام، أو في المآثر المعمارية، في القصبات والقصور والأسوار الخ ...

ولا شك في أن هذا التراث المادي وغير المادي كان، وما يزال، يشكل مكونًا للأصالة المغربية، ونظام رموز وصور له حضور بارز في فضاءات المغاربة المختلفة؛ وتبقى هذه المنتوجات التقليدية، حتى إن تم إدخال عناصر جديدة عليها، تعبيرًا عن المتخيل الجمعي المغربي، باختلاف جهات ومناطق وانتماء من يُنتجها.

أما الفنون التشكيلية العصرية فإنها دخلت إلى الفضاء الثقافي المغربي عن طريق الفرنسيين والإسبان في بداية القرن العشرين. وقد سمح احتكاك المغاربة بالتجارب الفرنسية والإسبانية، في البداية، بظهور فنانين فطريين، وعصاميين. ومع إنشاء مدرسة الفنون الجميلة بتطوان سنة 1945، ومدرسة الدار البيضاء سنة 1950 تمكن بعض الشباب من اكتساب تكوين في الرسم وفنون التصوير. ثم انطلقت حركة تشكيلية شبابية بعد الاستقلال حاولت مجموعة منها إدخال الفنون التشكيلية في المؤسسات التعليمية والفضاءات الثقافية، بل وحملوا معهم أسئلة الأصالة والحداثة في أعمالهم، وكيفيات استثمار الموروث البصري في لقاءاتهم وندواتهم ورسوماتهم.

ولعبت الفنون التشكيلية دورًا رياديًا في دخول الثقافة المغربية إلى الحداثة، حيث أصبحت أسماء مغربية، منذ أواخر الخمسينات، حاضرة في المنافسة الوطنية والدولية، أمثال الغرباوي والشرقاوي وبلكاهية والمليحي وشبعة والشعيبية وآخرين، حيث أثاروا انتباه المهتمين بالإبداع التشكيلي من العالم العربي وباقي أنحاء العالم.

وقد شهد المغرب في العقد الأخير حركية مؤسسية وفنية حول الفنون التشكيلية، على صعيد بنيات التكوين، وقاعات العرض، والتواصل. و عملت وزارة الثقافة على إعادة تنظيم مدرسة الفنون الجميلة بتطوان، وترميم فضاءات وأروقة العرض التابعة لها، ووضعت آلية لتسهيل إقامة الرسامين المغاربة في مدينة الفنون بباريس في إطار التعاون الدولي، وأطلقت عملية تواصلية واسعة بشراكة مع بعض المراكز الثقافية الأجنبية تحت عنوان : «ليلة الأروقة»، كما تمّ تخصيص بعض الجوائز التشجيعية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من مبادرات الفنانين والجمعيات، في كافة جهات المغرب، وإجراءات وزارة الثقافة لتشجيع الحياة التشكيلية المغربية ، فإن نسبة قليلة من المواطنين وفي طليعتهم الشباب، يتفاعلون معها.

ويوجد في المغرب 118 رواقا لعرض الأعمال التشكيلية (23 رواقا تشرف عليه وزارة الثقافة و 95 قاعة ورواق نتيجة مبادرات خاصة)، إضافة إلى بعض الفضاءات التي تخصصها المراكز الثقافية لهذا الغرض، وكذا الأبناك، وبعض الفنادق. كما تمت تهيئة بعض البيوت القديمة في مراكش، بالأساس، و تحويلها إلى فضاءات لعرض أعمال تشكيلية.

أما من ناحية الثقافة التشكيلية، فيلاحظ اهتمام كبير بإبداعات الرسامين المغاربة، واحتضان لافت من طرف النقاد والمثقفين، يظهر ذلك من خلال الكتب والندوات والمجلات بالعربية و الفرنسية التي تعنى بالاتجاهات الإبداعية المغربية، حيث نعثر على كل الحساسيات والنزعات الفنية؛ إضافة إلى أن الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013 شهدت انخراطًا أكبر لمؤسسات الرعاية والاحتضان من طرف مؤسسات وطنية مثل، صندوق الإيداع والتدبير، وبنك المغرب، ومؤسسة «أونا»، والمكتب الشريف للفوسفاط، والتجاري وفا بنك، بحيث تمكنت هذه المؤسسات من امتلاك مجموعات معتبرة للإبداع التشكيلي المغربي.

وشهد هذا العقد، أيضا، افتتاح دور للمزاد العلني، وظهور فئات غنية جديدة تهتم بالإبداع التشكيلي، وهو ما ساعد على تنشيط حركة الرسم، وتكثيف مناسبات تداول اللوحات والإبداعات، وتوسيع دائرة التواصل حول الممارسة التشكيلية الوطنية.

ويظهر أن مجال الفنون التشكيلية لم يتمكن من خلق جمهور واسع، بل اقتصر على نخب وفئات محدودة للغاية. ويعود ذلك بالأساس إلى انعدام سياسة التقائية بين وزارة الثقافة ووزارة التعليم والاتصال، وغياب التربية الفنية في منظومة التكوين، كما يعود الى محدودية انتشار التعبيرات الفنية الحديثة في مختلف أوساط المجتمع المغربي؛ إذ ما يزال أغلب المغاربة يتفاعلون مع الأبعاد الجمالية للمنتوجات التقليدية في حياتهم اليومية، وفضاءات وجودهم المختلفة، ولكن المجهودات التي بذلت في مجال الفنون التشكيلية العصرية لم تجذب سوى فئات قليلة من الأوساط الميسورة أو المثقفة.

٥. الحرف والصناعة التقليدية

يتميز المغاربة بامتلاكهم لمهارات عبروا، ومايزالون يعبرون عنها في الحاضر، عن قدرات فنية وإبداعية في مجالات الحرف والصناعة التقليدية. وبقدر ما يترجم هذا الواقع التنوع الثقافي الكبير للمغرب، يكثف التجذر التاريخي والرمزي لهذه الحرف التي تتفاوت منتوجاتها ما بين الأدوات النفعية والحمولات الفنية والثقافية. فسواء تعلّق الأمر بفنون العمارة التي تجسد الطابع الإسلامي بتعبيراتها الأندلسية، أو بإبداعات الحرفيين الذين يصنعون تحفا اعتمادا على الخشب، أو الفخار، أو النحاس، أو الفضة، أو الحجر، أو الزرابي والسجاد، أو الخياطة والتطريز..أو كل أشكال النقش التي تعكس، بتنوع أشكالها وألوانها، الحساسية الفنية للصناع والحرفيين، والتمازج المبتكر للروافد الأمازيغية والعربية، والصحراوية، واليهودية، والأندلسية للثقافة المغربية.

ويُجمع المهتمون على أن قطاع الحرف والفنون التقليدية يحتل موقعا له أهمية خاصة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما على المستوى الحضاري والثقافي. وإذ تندرج منتوجاته ضمن منطق اقتصادي تحكمه سوق تخضع لمعادلة العرض والطلب، حسب الحرف والمهن، ومقتضيات المنافسة التي فرضتها المنتجات العصرية، فإنه، من جهة أخرى، يعكس حرص الحرفيين المغاربة على المحافظة على أصالة حرفهم، وعلى تطويرها والتجديد في أشكالها ووظائفها. وانطلاقا من هذه الاعتبارات يبدو من الضروري إدراج هذا القطاع في كل سياسة عمومية سواء اندرجت في إطار الثقافة، أو في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني.

وتقدم المعطيات المتوفرة أن القطاع يشغل «ما قدره 2 مليون شخص، و26 بالمئة في الحرف النفعية، ويحقق القطاع ما قدره 10 مليار درهم كرقم معاملات، و44 بالمئة منها تحقق في مدن الدار البيضاء، وفاس، ومراكش، كما يتميز بغلبة الصناع التقليديين الفرديين (Mono-artisans)، أو المقاولات الصغيرة (والتي تمثل نحو 88 بالمئة من مجموع القطاع)، وغلبة الإنتاج الصناعي التقليدي على السوق (90 بالمئة). أما قطاع التصدير فقد بلغ 10 بالمئة، أي ما قدره 700 مليون درهما بيم 2008-2000[13]» . كما تعمل أكثر من 700 شركات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع.

واعتبارا للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تكتسيها الحرف والصناعة التقليدية، عملت السلطات العمومية، طيلة العشرية الأخيرة، على بذل مجهودات، على تواضعها، لتنظيم هذا القطاع، وتأهيل العاملين فيه، وتشجيعهم على تطوير أنماط العمل في اتجاه الجمع بين التأصيل والتجديد، في كل الحرف والمهن، مثل الديكور، والفخار، والزرابي، واللباس...

وفي هذا السياق تمّ وضع «برنامج رؤيا 2015 للصناعة التقليدية» لإنجاز مركبات الصناعة التقليدية»، وتكوين العاملين، وفتح شعب لتكوين الأطر، والارتقاء بالجوانب التواصلية والتسويقية للمنتوجات المغربية، وذلك بخلق «علامات تجارية»، وتحفيز العاملين في الحرف التقليدية على إنشاء مقاولات، والانتظام في تعاونيات، وإقامة معارض جهوية، ودعم الحرفيين للمشاركة في معارض دولية، وخلق مناخ من المنافسة والتباري، والابتكار بهدف الرفع من جودة المنتوجات.

13 – محمد بهضوض، المشهد الثقافي، نفس المرجع السابق، ص 144

لقد ظل قطاع الصناعة التقليدية، على مر العصور، أحد المكونات الأساسية التي طبعت تاريخ المغرب، حيث ساهمت الحرف التقليدية بحمولاتها التاريخية والثقافية في تكريس الإشعاع الحضاري؛ إذ إن هناك مدن تم تصنيفها من طرف منظمة (اليونسكو) ضمن التراث العالمي الإنساني كاعتراف من المنتظم الدولي بثراء وغنى وقيمة الصناعة التقليدية التي تنعكس بوضوح في مساجدها ومآذنها ودورها القديمة ومعمارها ومآثرها وفنادقها ومدارسها التاريخية. مما يفرض توجيه السياسات العمومية الى المحافظة على هذا الموروث الحضاري والثقافي الذي يشكل مكونا أساسيا لهوية الوطن.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة تظهر مؤشرات عدة، اليوم، أن قطاع الصناعة التقليدية في المغرب يواجه أزمة مستمرة، فالصناعة الحرفية تتميز بانتشار العمل الموسمي وغير المنظم. ويفتقر إلى التنظيم والتأطير المؤسسي. كما يعاني من غياب أي تعريف قانوني واضح يؤطر هذه المهن، مما يسبب في العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في تدهور الأوضاع الاجتماعية الحرفيين، وفي التأثير على المناطق الحضرية كما القروية.

فرغم أن التعاونيات تعمل على توفير التدريب للحرفيين، إلا أن الترقية والتدريب يبقى جد محدود، بالإضافة إلى أن محدودية المعلومات حول تأثير هاته الصناعة على البيئة مما يجعل الحرفيين لا يكترثون كثيرا إلى طريقة استغلال المواد الأولية والطبيعية.

أما بالنسبة للتمويل، فيواجه القطاع تجاهلا وعدم اهتمام من النظام المصرفي، لأن البنوك تتفادى منح القروض للمهنيين في الحرف اليدوية تخوفا من عدم تسديدها. وقد سجل البنك الشعبي وفقا لدراسة أجريت في عام 1999 نسبة 50٪ من عدم السداد، وهو رقم كبير يبرر تخوف البنوك من تمويل مشاريع الحرف اليدوية، فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الأولية، وانعدام فضاءات لتسويق المنتوج، وتداعيات تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومن الأسباب التي تؤثر على الأسر الذين يمارسون هذه الحرف، و على مستقبل هذا القطاع، وعلى مساهمته في خلق الناتج الداخلي الخام يمكن الإشارة إلى :

- غياب التأهيل باعتبار هذا القطاع غير متجانس وغير منظم؛
- غياب شروط التحديث والابتكار؛
- نقص في خبرة الداخلين على هذه الحرف من المهن الأخرى الذين يحاولون كسب لقمة العيش من دون أي تدريب وتأهيل؛
- الطابع الموسمي لبعض الحرف اليدوية؛
- غياب الحماية الاجتماعية (CNSS).
- الظروف غير المستقرة والصعبة في العمل؛
- الأمية؛
- نقص في الحملات التحسيسية بالقطاع؛

- تهميش القطاع والحرفيين.
- غياب تقديم المساعدة لقدماء الحرفيين.

2 - في آليات وفضاءات الإبداع الثقافي

أ. المجال المسرحي

للمغرب، كما هو معلوم، تقاليد مسرحية، من خلال مختلف أنواع الفرجة التقليدية، لكنه تعرّف على المسرح الحديث مع بداية الحماية (بناء مسرح«سرفانتس» بطنجة سنة 1913 ، والمسرح البلدي سنة 1920 بالدارالبيضاء ...). انطلقت بعد الاستقلال حركية مسرحية احتضنتها أقسام للتكوين مرتبطة بوزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة وغيرها، بحيث شكل المسرح أداة للتوعية الوطنية والثقافية، وشهدت الفترة الممتدة من 1960 إلى 1980 نشاطًا مسرحيًا بارزًا بواسطة شخصيات من طراز الطيب العلج، والطيب الصديقي، والأخوين البدوي، وعبد الصمد الكنفاوي، ومسرح الهواة، الذي سمح بمجموعات مسرحية كثيرة من مختلف المدن المغربية بالانخراط في هذه الحركية الثقافية والفنية.

وقد قامت السلطات العمومية ابتداء من 1999 باختيارات تحفيزية وتنظيمية جديدة تمثلت في إعداد «قانون الفنان» وبطاقة مهنية للفنان، وإنشاء صندوق لدعم وترويج الإنتاج المسرحي ، وتنظيم مهرجان وطني للمسرح الاحترافي، ودعم تأسيس فرق مسرحية جهوية.

أما على صعيد المنشآت المسرحية ، فالمغرب يتوفر على 87 قاعة للمسرح والعروض الفنية، منها 40 فضاءًا ثقافيًا تشرف عليها وزارة الثقافة والباقي تابع لقطاعات وزارية أخرى، أو لجماعات محلية؛ ثم إن ما يقرب من 50 % من هذه الفضاءات متمركزة في ثلاث جهات (الدارالبيضاء الكبرى، الرباط، سلا زمور زعير، وسوس ماسة درعة)[14].

كما يمكن إضافة ما تتوفر عليه وزارة الشباب والرياضة من دور الشباب الذي يصل عددها الى 443 دارًا تستعمل كمقرات للجمعيات المسرحية، وأماكن للتدريب بشكل أساسي، فضلا عما تقدمه المراكز الثقافية الأجنبية من برامج وأنشطة حول المسرح.

وحسب إحصائيات وزارة الثقافة يتوفر المغرب على 202 فرقة مسرحية ، 24 توجد في جهة الدارالبيضاء الكبرى، 23 % في جهة الرباط ، 9 % في الجهة الشرقية، و 10 % في مراكش تانسيفت، و 9 % في الغرب الشراردة ، بين 1 الى 6 % يوجد في باقي الجهات.

وتعرض سنويا من 40 إلى 50 مسرحية في المغرب، سواء منها المسرحيات التي تستفيد من دعم وزارة الثقافة، أو تلك التي تعثر على تمويل من القطاع الخاص أو المراكز الأجنبية.

وعلى الرغم من المجهودات التشريعية المحفزة، وتوفر بعض مؤسسات تكوين الأطر والتقنيين في المجال المسرحي، والدعم الذي تتلقاه المجموعات والفرق، فإن هناك عددا من مظاهر النقص والضعف يمكن إجمالها فيما يلي:

14 – مديرية الفنون ، قطاع المسرح، احصائيات وزارة الثقافة ، 2012

- أولا: هناك فوارق كبيرة بين التوصيات والنوايا المعلنة لتطوير العمل المسرحي الوطني، وبين الشروط المادية والمؤسسية والبشرية والتقنية لممارسة مسرحية منتظمة، ولها تأثير مستدام في الحركية الثقافية العامة؛
- ثانيا: إن القاعات والمراكز الموجودة لا تتوفر على المواصفات والشروط التي يستدعيها العمل المسرحي، فباستثناء مسرح محمد الخامس بالرباط ، تفتقد المراكز والقاعات الأخرى الى التجهيزات المناسبة للديكور والإنارة واللباس الخ ... بل هناك بنايات تم تشييدها كمسارح لا تستجيب للمقتضيات الاحترافية التي تتطلبها المؤسسة المسرحية؛
- ثالثا: حتى في حالة وجود هذه البنايات فإن الموارد البشرية التي تمتلك ما يلزم من الكفاءات في التدبير والبرمجة والتنشيط المنتظم نادرة إن لم تكن منعدمة. لهذا نجد مراكز قائمة ولكن بدون برامج أو نشاط، أو تفتح أبوابها بالمناسبات وبشكل موسمي؛
- رابعا: إن وضعية الفرق المسرحية تفتقر إلى القواعد التحتية التي تضمن لها العمل في ظروف احترافية والاستمرارية والتجدد، ذلك أن الدعم العمومي يبقى محدودًا وضعيفًا قياسًا إلى متطلبات الممارسة المسرحية المستدامة؛
- خامسا: تراجع أعداد الجمهور المهتم بالعروض المسرحية، باستثناء المسرحيات التي تقدمها بعض الفرق، وعلى رأسها الفرقة الوطنية، لدرجة أن جمهور المسرح أصبح نخبويا، وحتى إذا ما برزت ظاهرة أو فرقة مسرحية جديدة وحصل وخلقت جمهورها سرعان ما يتقلص عدده بالتدريج. ولا شك في أن التربية المسرحية وغياب أجندة مسرحية وثقافية داخل المؤسسات التعليمية لهما دور في تقلص أعداد الفئات المهتمة بالحياة المسرحية باعتبارها ممارسة ثقافية وعملا تربويا وحقلا فنيا.

ب. المهرجانات

تُبين الكثير من المعطيات أن المهرجانات، باعتبارها تظاهرات ثقافية وفنية، تثمن الإبداع و التراث، وتشكل أدوات لتحريك الجاذبية الثقافية والاقتصادية والسياحية لمجال ترابي ما.

والمهرجان هو قطاع من قطاعات النشاط الثقافي الذي يشهد نموا مضطردا في بلادنا. والظاهر أن المهرجانات لم يجعل منها الباحثون، لحد الآن، موضوع دراسة بعد، اللهم إلاّ بعض المقالات والتحقيقات الصحفية. والحال أن التنامي المتصاعد للمهرجانات في المغرب، وبكل أصنافها وموضوعاتها وأحجامها، يلعب دورا اقتصاديا وثقافيا لا جدال فيه، ولا سيما حين يكون للمجال الترابي الذي ينظم فيه المهرجان جاذبية سياحية وثقافية، تقترن بسياسة ثقافية جهوية ومحلية، ودينامية قادرة على إطلاق مبادرات للتعريف بالمقدرات الثقافية للمجال الترابي، والتعريف بها وتثمينها ونشرها.

وبالرغم من أن مشكلة التمويل والاستقرار المالي للمهرجانات تطرح، باستمرار، فإن المهرجانات في حاجة إلى التجديد لتحصين قيمتها وشهرتها. ومن أجل ذلك لابد من توافر فاعلين ومقاولين في هذا المجال يتوفرون على رؤية وأهداف وعلى معرفة بانتظارات الجمهور، مما من شأنه أن يجعلهم قادرين على نسج أشكال تعاون بين المسؤولين العموميين و الفاعلين في حقول الثقافة والسياحة والاقتصاد.

وسواء كان وراء المهرجان فنانون، كما هو حال مهرجانات «كان» السينمائي، و أفنيون المسرحي، أو كانت وراءه جمعيات و مؤسسات، كما هو حال العديد من المهرجانات المغربية (أصيلا، موازين، مهرجان مراكش الدولي للسينما...) فإن للجماعات الترابية دوراً كبيرًا في دعم المهرجانات وتيسير ظروف تنظيمها، لتنشيط مجالها الترابي، خصوصا وأن هذه التظاهرات، بحكم التجارب والنتائج، لها تأثيرات كبيرة على الحياة الاقتصادية والعمل الثقافي، والحركة السياحية، والتفاعل الإنساني داخل المدينة أو الفضاء الذي تنتظم فيه.

وإن كان للمهرجانات، في الغالب الأعم، طابع احتفالي وعابر فإنها، مع ذلك، تساهم في التنمية الثقافية وتمنح لأنشطة المدينة والجهات حياة ومعنى، خصوصا منها تلك التي تعاني من الهامشية وقلة الإمكانيات. كما أن المهرجانات تشجع على الإبداع وتوفر شروط الاستفادة من العروض الفنية وتمكن من اكتشاف وارتياد مختلف أماكن العيش الثقافية بالمدينة، من متاحف، وآثار وأماكن الذاكرة. لذلك أعطت بعض المهرجانات حياة جديدة لمدن بأكملها، كما أعطتها صورة مغايرة، وجاذبية، من خلال تنشيطها، ثقافيا واقتصاديا، كما سمحت هذه المهرجانات بإنتاج قيم مضافة توفر فرص شغل للشباب، وتدخل مهنا جديدة، وتخلق مناسبات للقاء والتفاعل والتواصل.

وقد شهد المغرب، في العقدين الماضيين، إطلاق عدد كبير من المهرجانات، في جل المدن والجهات، وهي مهرجانات غطّت مختلف الحقول الفنية والإبداعية، وبكل الأحجام ودرجة التأثيرات. وأصبحت العديد من الأقاليم والمدن، واجهات توفر عروضا ثقافية وفنية متنوعة جاذبة للجمهور المحلي، والجهوي، والوطني، بل والدولي؛ إذ تحول مهرجان «موازين»، على سبيل المثال، إلى ثاني مهرجان عالمي للموسيقى، وينطبق الأمر نفسه على مهرجان الموسيقى الروحية بفاس، ومهرجان كناوة بالصويرة.

ويسجل الملاحظون والفاعلون المهتمون بتجربة المهرجانات مجموعة من المعاينات التي لا تساعد على التأطير المناسب للمهرجانات وتوفير شروط استدامتها، ومنها:

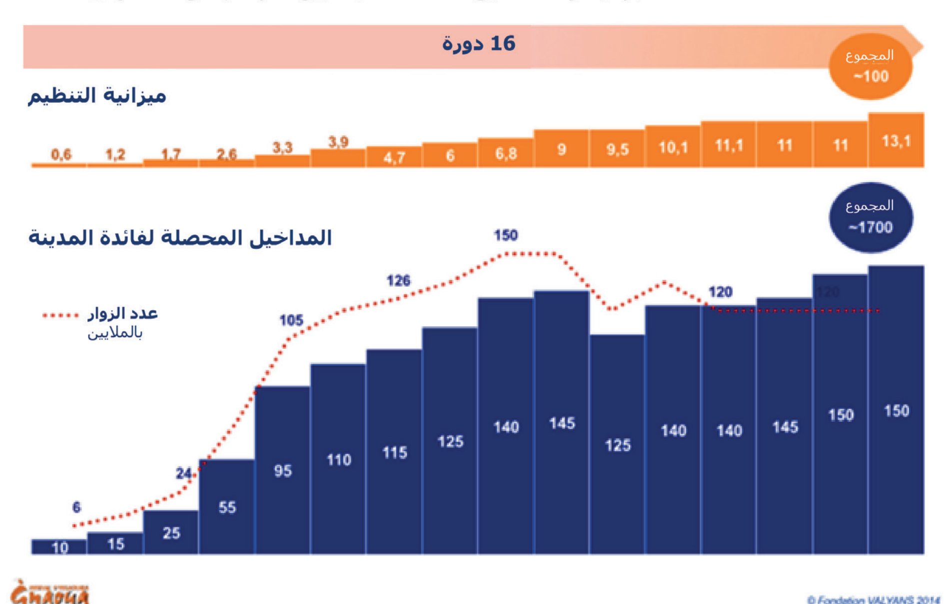
- أن الثقافة لم تدرج بعد ضمن الأولويات الوطنية، بدليل الميزانيات الضعيفة لوزارة الثقافة، و للوزارات المتدخلة في مختلف حقول الإبداع؛
- أن المغرب يضيع الكثير من تراثه الثقافي بسبب غياب بنيات و مؤسسات تنقل الثقافات المحلية للأجيال الصاعدة؛
- تعدد المتدخلين في المهرجانات، (منتخبين، سلطات، جمعيات...) في غياب التنسيق المطلوب بينهم؛
- اقتصار التظاهرات على اللقاءات المناسباتية، بدل أن توفر شروط ضمان الأنشطة طول السنة؛
- قلة الموارد المستدامة؛
- تناسل المهرجانات و تشابهها؛
- غياب دراسات ميدانية حول التأثير الاقتصادي للمهرجانات على المدن التي تنظم فيها؛

- ضعف تكوين التقنيين المغاربة المتخصصين في تنظيم المهرجانات، و اللوجستيك؛
- مشكلة حكامة المهرجانات وشخصنة العديد منها، مما يؤدي إلى إضعافها؛
- غياب تكوين فاعلين في تنظيم التظاهرات و تدبيرها؛

و بالرغم من كل هذه المعطيات غير المحفزة على الفعل الثقافي بواسطة المهرجانات فإن فاعلين بادروا، بإصرار إلى إنشاء مهرجانات وعملوا، بكل الوسائل، على استمرارها. ولأن كل جهات المغرب وأقاليمه ومدنه تشهد تنظيم مهرجانات في مختلف مجالات الإبداع الفني والممارسات الثقافية، وبحكم صعوبة استعراض تجربة كل مهرجان على حدة فإننا سنقتصر على الوقوف، باقتضاب، على تجربتين متفاوتتي النوعية والتأثير، هما تجربة مهرجان كناوة بالصويرة، وتجربة مهرجانات الصحراء. وتجدر الإشارة إلى أن تقديم معلومات حول هاتين التجربتين يعود؛ أولا إلى تبيان أهمية إدماج التنمية في مجال ترابي وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي والتجاري والتنموي، بطرق مختلفة، وثانيا إلى توافر معطيات إحصائية تنير فهم أدوار اقتصاديات الثقافة في التنمية المحلية، والجهوية، والوطنية[15]:

حسب دراسة فاليانس، كل درهم مستثمر، تستفيد منه المدينة وتستخلص 17 درهم

الميزانية و المداخيل المحصلة، بملايين الدراهم، من 1998 إلى 2013



15 – لمزيد من الاطلاع انظر الملحق

عمل مهرجان كناوة على:

- إطلاق حركية اقتصادية واجتماعية؛
- ذر مداخيل مهمة على المدينة؛
- المساهمة في شهرة الصويرة باعتبارها مدينة ثقافية؛
- جعل المهرجان علامة على التنمية الثقافية المحلية و الوطنية؛
- المشاركة في خلق دينامية مساعدة على الاستثمار العمومي و الخاص؛
- المساعدة على وضع الصويرة في مسار جيد للتنمية؛
- تمكين المدينة من استيعاب 130 ألف متفرج يوميا؛
- انطلق مهرجان كناوة بميزانية قدرها 600 ألف درهم، ليبلغ 13 مليون و 100 ألف درهم في دورته الثالثة عشرة.

وتؤكد الدراسة على أن:

- الرياضات يتضاعف نشاطها بمرتين؛
- البازارات بسبع مرات؛
- المطاعم بخمس مرات؛
- المقاهي و دكاكين المرطبات بمرتين.

- وانتقل عدد الأسرة من5600 ليلة مبيت سنة 2001 إلى 472000 سنة 2013.
- ثم إنجاز أشغال التهيئة الحضرية؛ و بناء طريق سريع بين مراكش و الصويرة ؛ وتأهيل المدينة القديمة؛ و تهيئة كورنيش المدينة ؛و بناء مطار الصويرة موغادور.
- بصرف 100 مليون درهم تستفيد المدينة من قيمة مضافة تصل 50 مليون درهم، ، كما تجني المدينة 10 ملايين درهم من الضرائب.
- ومن الناحية الإعلامية تشير الدراسة إلى أن المهرجان تغطّيه 500 وسيلة إعلامية، وطنية و دولية، منذ انطلاقته، و تمّ نشر 3500 مقال في الصحف طيلة 16 دورة.
- بلغ عدد المتفرجين أكثر من 300 ألف متفرج، كان حافزا على تأسيس مجموعة من المهرجانات بمدينة الصويرة (Les Alizées، للموسيقى الكلاسيكية، و أندلسيات أطلسية...).

نظمت جمعية «سينيرجي الساقية الحمراء» الدورة الأولى لمهرجان «روافد أزاوان» سنة 2007 وفي 2008، أطلقت الدورة الأولى للمعرض الأول للجمل؛

واستمرت انتظامية تنظيم دورات مهرجان «روافد أزاوان» لغاية 2011

على المستوى الاقتصادي:	على الصعيد البشري:
▪ امتلاء الفنادق وحركة نشيطة للمطاعم، والمقاهي، ووسائل النقل؛ ▪ رواج منتوجات الصناعة التقليدية المحلية؛ ▪ خلق مقاولات صغيرة لتنظيم المناسبات، والأمن، والاستقبال، والطباعة. ▪ تسويق منتوجات التعاونيات والجمعيات بفضل المعارض المنظمة؛ ومشاركة مربي الجمال؛	▪ تمّ تشغيل 100 شاب طيلة فترة المهرجان؛ ▪ إشراك كل موسيقيي الجنوب، وخلق أول عصبة للموسيقيين؛ ▪ مشاركة صحفيي الأقاليم الجنوبية؛ ▪ مشاركة الشعراء الحسانيين، وتنظيم أول خيمة للشعر الحساني سنة 2007؛ ▪ عرض مخطوطات الأقاليم الجنوبية؛ ▪ مشاركة رسامي الأقاليم الجنوبية.

ج. مجال المتاحف والتراث غير المادي

تتحدد الشخصية الوطنية المغربية بتراثها البالغ الخصوبة والتنوع، المادي وغير المادي، وبتجذر مكوناتها الجهوية، واللغوية، والثقافية، والمجالية. ويتمثل غنى هذا التراث، في أبعاده وتعبيراته كافة، كما يتمثل في الحيوية الكبيرة التي ما يزال يضخها في الحياة الاجتماعية، وفي المجال الاقتصادي والثقافي.

واعتبارًا للأهمية المميزة للتراث المادي وغير المادي، حاولت السلطات العمومية طيلة العقد الأول من هذه الألفية إطلاق بعض المبادرات لحفظ التراث وصيانته، وأحيانا لتثمينه وإدماجه في المجهودات التنموية، فمهما كان حجمها ودرجة نجاحها؛ فالمغرب يزخر بالآثار والقصور والقصبات، والمدن القديمة، التي اعترفت منظمة اليونسكو بقيمتها التاريخية والثقافية، مثل مدن فاس، الصويرة، والرباط. بالإضافة إلى مواقع دينية ومنشآت معمارية ما تزال تقاوم الزمن. وأما التراث المغربي غير المادي فإن غزارته وتنوعه يصعب تعيينهما، من حكايات شفوية، وأساطير، وأمثال، وفنون غنائية تستوحي من هذه الحكايات مضامينها وصورها كالملحون والروايس وغيرها، وصناعات وحرف تقليدية والطبخ (حيث فرض الطبخ المغربي نفسه على الذوق العالمي من حيث كونه يحتل مرتبة طليعية في العالم)، والموسيقى، و اللباس (و قد عملت النساء المبدعات للقفطان على جعله ظاهرة لباسية أصيلة، لها معارضها و مناسباتها)، والساحات؛ إذ تم الاعتراف بساحة جامع الفنا رأسمالا غير مادي من طرف اليونسكو، ومواسم تراثية، كما هو حال موسم طانطان الذي صنفته المنظمة نفسها، ضمن قائمة المواسم غير المادية، إضافة إلى المهرجانات الكثيرة التي تنظم في مختلف جهات ومناطق ومدن المغرب، سواء حافظت هذه المهرجانات

على طبيعتها التراثية، أو تلك التي أدخلت مظاهر عصرية على أنشطتها (مثل مهرجان الموسيقى الروحية بفاس وغيره..)

ومن المعلوم أن مكونات هذا التراث، المادي وغير المادي ، تتدخل فيه وزارات وهيآت وقطاعات مختلفة، منها وزارة الثقافة، وزارة الداخلية، الصناعة التقليدية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة السياحة، وزارة السكنى الخ ... كما تتكلف وكالات متعددة في تدبير مواقعه ومآثره وأنشطته.

ومع ذلك يعترف المسؤولون أن آلاف المواقع والمآثر لم تخضع للترتيب والتقييد والتصنيف بعد، وقد تم في الفترة الممتدة من 1999 و 2013 جرد ما يتجاوز 16.000 موقعًا أثريًا وبناية تاريخية «وتسجيل 150 كلم من الأسوار التاريخية، وإنشاء 31 متحفا (منها 13 تابعة لوزارة الثقافة)»[16].

ويلاحظ أنه بالرغم من غنى التراث المغربي، المادي وغير المادي، فإن كثيرا من مكوناته تتعرض للتدهور بسبب غياب أو نقص الحماية اللازمة (مدن عتيقة، قصور، مواقع أثرية..)، أو تتعرض للنسيان، كما هو حال الأمثال، و الحكايات، و الأدب الشعبي. كما يعاني هذا المجال من أشكال متداخلة من الخصاص: نقص في الموارد المالية الكافية، و في تكوين الرأسمال البشري القادر على صيانة التراث و تثمينه، و أيضا في درجة الوعي بالقيمة الاستثنائية للثروة غير المادية التي يختزنها التراث المغربي.

وفي ضوء هذا الوضع عملت وزارة الثقافة منذ 1998 على إطلاق عمليات للحد من تدهور رموز هذا التراث، و لكن بشكل تجزيئي وبدون إمكانيات كافية لحمايته، وجرد مكوناته، وترميم ما يستوجب ترميمه، وتصنيفه، وتكوين الأطر والعاملين في مجاله وتنميته واستثماره اقتصاديا وسياحيا، والعمل على التحسيس والاعتزاز بأهميته في تقوية الشعور بالهوية الوطنية في تنوعها ووحدتها.

ويبدو أن التراث المادي وغير المادي الذي تختزنه جهات ومناطق ومدن المغرب، يواجه مجموعة تحديات وشروط، منها ما هو سياسي يتعلق بالاختيارات الكبرى على الدولة القيام بها لبلورة سياسة عمومية قادرة على صيانة التراث واستثماره على الوجه الأمثل، وتجديد أنماط التواصل مع مكوناته ورموزه.

بدأت الظاهرة المتحفية في المغرب مع دخول الفرنسيين، حيث أسسوا متحف البطحاء سنة 1915 وعددا من المتاحف في مدن مغربية أخرى. لكن أغلب متاحف المغرب تم إنشاؤها بعد الاستقلال، حيث بلغ عددها اليوم أربعين متحفًا، متنوعة المعروضات والتخصصات، متمركزة في المدن الكبرى والمتوسطة: 10 متاحف في الرباط ، 8 في مراكش، 4 في فاس، 3 في الدارالبيضاء، 3 في طنجة، 2 في تطوان، 2 في الصويرة، 2 في مكناس، والباقي موزع بين مدن سلا ، شفشاون، آسفي ، تنجداد، العيون، ورزازات[17].

وتتوزع موجودات هذه المتاحف على معروضات أركيولوجية ، واثنوغرافية، ولباس وحلي وخزف، وآلات موسيقية، وصناعة تقليدية.

16 – محمد بهضوض ، المغرب الثقافي، نحو مشروع وطني للثقافة ، منشورات وزارة الثقافة، الرباط ، 2014 ص 137.

17 – Ministère de la culture, Diagnostic de l'économie du patrimoine culturel, au Maroc, MDGIF, 2010.

كما تتوزع هذه المتاحف إلى تلك التي كانت تشرف عليها وزارة الثقافة، قبل إنشاء المؤسسة الوطنية للمتاحف، (2011) ومتاحف تابعة لبعض المؤسسات العمومية (كالبريد ووزارة المعادن) بالإضافة إلى متاحف خاصة (مؤسسة بنجلون، اتصالات المغرب...).

وحسب المرسوم المنظم لوزارة الثقافة (نونبر 2006) فإن قطاع المتاحف يقدم «خدمة عمومية» للمواطنات والمواطنين، تسهر عليه مديرية التراث بالوزارة، فضلا عن أن هذه الأخيرة تشرف على «معهد وطني لعلوم الآثار والتراث» الذي يعمل على تكوين أطر في مجالات الأريكيولوجيا والتراث الثقافي.

وقد خصصت وزارة الثقافة سنة 2009 مليون درهم للمتاحف، وما يقرب من هذا المبلغ لصيانتها. وقد بلغ عدد زوار المتاحف 147491 زائرا سنة 2006 و204517 سنة 2007، تمركزت هذه الزيارات في مراكش وفاس، يشكل الأجانب 80 % من الزوار، وتقدر نسبة المغاربة الذين يزورون المتاحف بأقل من 1 %.

ويبدو أن فصل قطاع المتاحف عن مهام وزارة الثقافة بإنشاء «المؤسسة الوطنية للمتاحف» يستهدف تطوير العمل المتحفي في المغرب، لأن الوزارة لا تتوفر على الوسائل المادية الكافية لحفظ التراث، المادي أو غير المادي، سواء في المتاحف أو في الآثار والمآثر التاريخية المختلفة، فضلا عن أن هناك نقصًا في إحصاء ومعرفة الرصيد المتحفي الذي يمتلكه المغرب، وطرق عرضه وتنظيمه، والترويج له. ويشار إلى أنه على الرغم من إنشاء ‹المؤسسة الوطنية للمتاحف» فإن الإطار القانوني المنظم للوزارة يؤكد على اختصاصها في حفظ التراث الثقافي عامة، بما فيها ما هو متحفي.

ولعل الإرادة السياسية التي تكمن وراء إنشاء «المؤسسة الوطنية للمتاحف»، وهي مؤسسة تستهدف تحديث قطاع المتاحف وتنظيمه، اعتمادا على ابتكار طرق جاذبة للجمهور، بدءًا بالناشئة واليافعين، وتوليد الرغبة لديهم للتفاعل مع برامج المتاحف، ومنها المتاحف العصرية التي تعرض مختلف الإبداعات التشكيلية والتصويرية. وتشرف هذه المؤسسة على 14 متحفًا كانت تابعة لوزارة الثقافة، أما باقي المتاحف الأخرى التي تشرف عليها وزارات أو مؤسسات عمومية، أو مؤسسات خاصة فإنها احتفظت باستقلالها عن المؤسسة.

ومن المؤكد أن القطاع المتحفي في حاجة إلى تنظيم وعقلنة بالنظر إلى تعدد المشرفين على المتاحف رغم قلتها، قياسا إلى الخزان التراثي والثقافي الغني الذي يمتلكه المغرب، فضلا عن الطاقات الإبداعية الشابة التي تتطلع إلى فضاءات لعرض أعمالها وإنتاجاتها.

و يظهر أن تأسيس المتحف الوطني للفنون المعاصرة الذي انطلق التفكير في إنشائه منذ 2003 وتمّ تدشينه في 2014 ، يمثل لبنة في أفق تأطير العمل المتحفي و عرض و حفظ التراث المادي و غير المادي الوطني.

د. الإبداع وتحديات الثورة الرقمية

تعيش اقتصاديات الثقافة على وقع تحولات كبرى بفعل الثورة الرقمية، فتطور هذه التكنولوجيا لها انعكاس على الاقتصاد بصفة عامة، ولكن تأثيرها على الصناعة الثقافية بارز أيضا؛ فهناك تحول عميق في البنية التحتية وطرق التغطية من حيث السرعة والكمية والأسعار وتعدد الوسائط، والعروض المتنوعة لمقدمي خدمات الأنترنيت، والتغيير الجذري لأنماط الإنتاج والاستقبال للمنتوج الثقافي. فالمبدع والفنان والكاتب ...، كما المستهلك بدأوا يبتعدون عن الشكل التقليدي للإنتاج والاستهلاك، كما عملت الرقمة على تحويل سلاسل الإنتاج بأكملها حيث تم إنشاء مصادر جديدة للقيمة، وتداول المعرفة وظهر فاعلون جدد في الحقل الثقافي، وممارسات ثقافية جديدة غيرت، بشكل كبير، من سلوك المستهلكين، لذا تطرح الثورة الرقمية على الفاعلين في الصناعة الثقافية، تقديم عروض ترقى الى مستوى التحدي، كما تجعلنا نسائل بصفة عامة مستقبل الصناعات الثقافية في العصر الرقمي، ونوعية السياسات العمومية الناجعة لمواكبة هاته التحولات.

تطورت طرق الإنتاج في مجالات الموسيقى، والسينما، والصحافة، والنشر والكتاب، والسمعي البصري وألعاب الفيديو بصور جذرية بفضل الوسائل الرقمية الجديدة. كما أن هذه الصناعات ارتبطت بصناعات الإعلام والتواصل التي تجمع المعلوميات والشبكات والويب، والأجهزة الإلكترونية الواسعة الانتشار. وقد وقع تداخل كبير بين الفاعلين في الصناعات الثقافية «الكلاسيكية»، و منتجي الدعامات ووكلاء الشبكات(المتعهدون الذين يوفرون شروط ولوج الإنترنيت..) ومالكي منصات و محركات البحث مثل غوغل، والشبكات الاجتماعية مثل فايسبوك، وهؤلاء أصبح لهم حضور قوي في بث مضامين ثقافية وإن كانوا لا يساهمون في إنتاجها.

لم يعد التفكير مُنصبا، اليوم، على الصناعات الثقافية فقط، بل على طرق تكييف منتجاتها مع مقتضيات الثورة الرقمية والتكامل بينها وبين صناعات التواصل، لأنها فرضت أنماط تعبير جديدة، وممارسات ثقافية مختلفة، وطرق بث وتوزيع وتواصل مغايرة تماما. هكذا غيرت الثورة الرقمية أساليب الإبداع الفني، وسمحت لكل من له علاقة بالثقافة بأن يحول بيته إلى فضاء للإنتاج إذا كان بمقدوره ذلك، بحيث أصبحنا نشهد على «مضامين» لا حصر لها داخل الشبكة يمكن «استهلاكها» والاستفادة منها، مجانا في غالب الأحيان.

لقد غيرت هذه الابتكارات منطق العرض والطلب على صعيد الإبداع الفني والثقافي، وأصبحت عمليات «التحميل»، و»الستريمينغ»«Streaming » وغيرهما، يسعفان في الاستفادة من «عروض» ثقافية وفنية لامحدودة ومتنوعة، وإن كانت مؤدّى عنها، فغالبا ما تكون في المتناول، خصوصا في مجالي الموسيقى و السينما.

ومعلوم أن الثورة الرقمية دخلت إلى المغرب بشكل مبكر، وانتشرت بسرعة كبيرة، وتملَّكها الشباب المغربي في الوقت نفسه الذي استدمجها شباب العالم، في تواصله وطرق تعامله مع الإبداع الفني والثقافي. وعبروا، بواسطة هذه الوسائل الجديدة، عن قدرة لافتة على المبادرة عن طريق التوظيف الجيد لهذه الوسائل وإمكاناتها. هكذا أنشأ الشباب مدونات خاصة، ومواقع للثقافة والإبداع الفني، في كل مجالات التعبير والإبداع، شعرا، وقصة قصيرة، ومقالات نقدية، وفي الموسيقى، وأعمال السخرية، و حتى السينما.

لكن المشكل الكبير الذي يواجه البحث في الممارسات الثقافية الجديدة للمغاربة، ولاسيما في أوساط الشباب، يتمثل في ندرة المعلومات والدراسات التي ترصد هذه التحولات من حيث مداها، ونوعيتها، ومضامينها، ومتلقّيها، وكيفيات التجديد فيها. هناك نقص كبير في معرفة الواقع الحقيقي للممارسات الثقافية التي سمحت بها الثورة الرقمية، سواء من طرف مؤسسات البحث والجامعات، أو المصالح المهنية بالسياسات العمومية. ف» المغرب الرقمي 2013 « لا يشير نهائيا لاقتصاديات الثقافة ولدور التكنولوجيات الجديدة في تغيير وتطوير الفعل الثقافي. ذلك أنه حصر اهتمامه في أربعة أولويات حددها في: التغيير الاجتماعي، توفير خدمات عمومية موجهة للسكان، التطوير المعلوماتي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ثم تطوير صناعات تكنولوجيا الإعلام[18].

وعلى الرغم من تأكيد مخطط «المغرب الرقمي» على الأهمية القصوى لانتهاج سياسة متكاملة بين توسيع استعمالات الأنترنيت وتطوير مضامين رقمية وطنية، فإن التقييم العام لنتائج هذا المخطط، ولا سيما ذلك الذي قام به «المجلس الأعلى للحسابات»، تبين الفارق الكبير بين النوايا التي عبر عنها المخطط وبين الإنجازات المتواضعة التي حصلت على صعيد تعميم رقمنة وإدماج التكنولوجيات الجديدة في المؤسسات والمقاولات، بما فيها المقاولات الصغيرة التي تشتغل في مجال الثقافة والفن.

من جهة ثانية ازدهرت «صناعات الخيرات الثقافية» بفعل ألعاب الفيديو، التي أصبحت تدر مداخيل ضخمة، حيث بلغت سنة 2013 ما يقرب من 66 مليار أورو ستتطور إلى 80 مليار أورو سنة 2016، متجاوزة بذلك ما تدره الموسيقى والسينما. وعلى الرغم من النقاش الدائر حول التأثيرات السلبية لهذه الألعاب على الناشئة و على غير الناشئة، فإنه من المعلوم أن إنجاز هذه الألعاب أصبح يقترب من اعتبار الكثيرين لها، إن لم تكن تستلهم تقنيات إخراج أفلام لدرجة أدت بالبعض إلى اعتبارها «فنّا شاملا»، لأنه يستدعي مهارات في الرسم، والنحت، والتنشيط، والكتابة، والإخراج، والموسيقى، وبناء الشخصيات، والصورة، فضلا عن التصور الخصوصي الذي يتطلبه منطق التفاعل ما بين اللاعبين.

و لذلك فإن الاستثمار في هذا المجال لا يقل أهمية عن المجهودات التي تبذل في الاستثمار السينمائي، نظرا للنجاح الكبير الذي تعرفه وستعرفه في الأفق المنظور. و كما هو الشأن مع الكتاب والسينما فإن ألعاب الفيديو تعتبر، هي أيضا، من صنف «القوة الناعمة» التي تمرر صورا وقيما، ورسائل، وإيديولوجيات لها قدرة على التأثير على مستعمليها. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى للاستثمار فيها. ولهذا السبب فإن الحديث عن «اقتصاديات الثقافة» من دون الإشارة إلى هذا القطاع يكون ناقصا بسبب ما يوفره من فرص عمل، وما يدره على البلد الذي يتم فيه الإنتاج من مردودية.

أما في حالة المغرب فإن ألعاب الفيديو تبدو متعثرة. ذلك أن المبادرة الاستثمارية الوحيدة تتمثل في الشركة الفرنسية «إ.ب. سوفت» التي استقرت بالدار البيضاء منذ مدّة، والتي تنتج ألعاب فيديو للشركة الأم. ولذلك فإن البنية التكنولوجية متوفرة ببلادنا، ومجموعة من المقاولات الصغيرة تحاول إيجاد فرص إثبات الذات ولاسيما أن الكفاءات متوفرة نسبيا، فالمتخصصين المغاربة في الرسم والخط الذين تكونوا في بلادنا، وإن كان عددهم قليلا، أصبحوا موضوع إغراء للشركات الأجنبية التي لها احتياجات كبرى في هذا المجال.

18 - Le Maroc numéric 2013, Ministère de l'industrie, du commerce et des nouvelles technologies

اعتبارا لهذه الأسباب فإنه يجب النظر إلى ألعاب الفيديو باعتبارها قطاعا ثقافيا استراتيجيا، سواء من حيث مضمونه أو من حيث تأثيره الاقتصادي. ولجمعه بين الشعب الفنية و الثقافية، فضلا عن قدرته على خلق آليات التفاعل التي يعتمد عليها. كما أنه يمكن النظر إليه بوصفه وسيلة لتطوير هذه الفنون بحكم الإقبال الكبير عليه من طرف الأطفال والشباب.

تجارب مقارنة حول «اقتصاديات الثقافة»

يُستعمَل مصطلح «الصناعات الثقافية» للدلالة على «الصناعات المتعلقة بإبداع وإنتاج وتسويق المحتويات الإبداعية ذات الطبيعة الثقافية واللامادية. وتضم النشر المطبعي والإنتاج متعدد الوسائط والإنتاج السينمائي والسمعي البصري. ويُدرج في عداد هذه الصناعات الحرف اليدوية والتصميم. وتحظى المحتويات الإبداعية عموما بالحماية عن طريق حقوق المؤلف، وقد تكون في شكل سلعة أو خدمة».

ويُطلَق مصطلح «الصناعات الإبداعية» أيضا على مجموعة من الأنشطة المتعددة التي تتضمن إلى جانب الصناعات الثقافية كل أنشطة الإنتاج الثقافي أو الفني.

1 - الميزانيات في بلدان المغرب الكبير

قياسا إلى تحقيق هدف 1 في المائة من ميزانية الدولة الذي حددته اليونسكو:

	2003	2012
الجزائر	• 0.6 في المائة من ميزانية الدولة • 68 مليون دولار	• 0.53 في المائة من ميزانية الدولة • 258 مليون دولار
تونس	• 0.7 في المائة من ميزانية الدولة • 52 مليون دولار	• 0.71 في المائة من ميزانية الدولة • 112 مليون دولار
المغرب	• 0.17 في المائة من ميزانية الدولة • 30 مليون دولار	• 0.23 في المائة من ميزانية الدولة • 71.7 مليون دولار
توزيع الميزانية في المغرب		
	2002	2012
المستخدمون	52 في المائة	35 في المائة
التجهيز	21 في المائة	24 في المائة
الاستثمار	27 في المائة	41 في المائة

ارتفعت الميزانية المخصَّصة لقطاع الثقافة بنسبة 43 في المائة، بينما عرفت ميزانية الدولة ارتفاعا بنسبة 60 في المائة. وتظل نسبة 0.23 من الميزانية العامة للدولة، المخصَّصة لهذا القطاع ضعيفة، والنصيب الأكبر فيها موجَّه لتغطية نفقات المستخدمين والتجهيز.

وقد ورد في «التقرير حول الاقتصاد الإبداعي لسنة 2013، تعزيز سبل التنمية المحلية» الصادر عن اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، عن المغرب ما يلي:

- في سنة 2009، كان قطاع النشر والطباعة يستخدم نسبة 1.8 في المائة من اليد العاملة، ويسجل رقم مبيعات يتجاوز 370 مليون دولار أمريكي، بينما فاق رقم معاملات صناعة الموسيقى 54 مليون دولار؛
- وعلى غرار بلدان المغرب العربي الأخرى، يجري تقديم الدعم إلى الثقافة وفق نموذج يركز على الفنون والتراث، وهو النموذج الذي كان سائدا في عهد الحماية الفرنسية؛
- جزء كبير من الاستثمارات في المجال الثقافي يعكس الأهمية الممنوحة للتنمية السياحية، والدليل على ذلك، الدعم الذي تحظى به مهرجانات الموسيقى وفنون الفرجة أساسا، وهي موجَّهة أساسا إلى إنعاش السياحة.

2 - إطلالة مقارنة على التجارب الدولية

أ. المساهمة الاقتصادية للصناعات الإبداعية

خصصت المديرة العامة لليونسكو في كلمتها خلال الندوة التي احتضنتها بروكسل في يونيو 2015، في موضوع «إدماج الثقافة في برامج التنمية»، حيزا هاما للحديث عن الثقافة وجعلتها على قدم المساواة من حيث الأهمية مع إنتاج الطاقات المتجددة. وأكدت بالمناسبة على أن « الثقافة تطرح نفس الرهانات الكبرى التي تطرحها التنمية المستدامة، وهي إضافة إلى ذلك قطاع يوفر ملايين فرص الشغل، ويمثل محركا للنمو، ورافعة لتعزيز التماسك والهوية والتعبئة الجماعية، مما يجعل منها عاملا تنمويا تمتد آثاره لتشمل كل المجالات».

علاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة أولت أهمية خاصة للثقافة وأدرجتها في صميم أهداف التنمية المستدامة، التي تمت المصادقة عليها في شتنبر 2015. والجدير بالإشارة إلى أن قطاع الثقافة لم يتأثر بالأزمة المالية لسنة 2008.

على المستوى الدولي

- 3.4 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي.
- 624 مليار دولار في التجارة الدولية للسلع والخدمات، وقد ازداد رقم معاملات هذا القطاع بأكثر من الضعف في الفترة ما بين 2002 و2011.
- 10 إلى 11 في المائة من الناتج الداخلي الخام لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.
- نمو هائل لهذا القطاع، فعلي سبيل المثال، فإن قطاع ألعاب الفيديو سجل ارتفاعا بنسبة 250 في المائة خلال العشر سنوات الأخيرة.

- ارتفعت نسبة الصادرات من السلع الإبداعية، في الفترة ما بين 2002 و2011، في المتوسط بما يعادل 12.1 في المائة في البلدان النامية.
- 5.2 في المائة من الناتج الداخلي الخام بإفريقيا، وحوالي 5.3 في المائة من العدد الإجمالي لمناصب الشغل. مع الإشارة إلى أن هذه الصناعات لم تتأثر بالأزمة المالية لسنة 2008، وأن حصة إفريقيا من السلع والخدمات المصدَّرة إلى العالم لا تتجاوز 1 في المائة.

حالة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين 2008 و2011

أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما خاصا لهذا القطاع، ورأت فيه أحد الحلول لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008، وعيا منها بأن هذا القطاع قادر على توفير فرص الشغل، رغم الأزمة.

ونعرض هنا بعض الأرقام الدالة على حجم مساهمة هذا القطاع في التنمية:

- بلغت القيمة المضافة الناتجة عن مجموع الصناعات الإبداعية (الرئيسية والثانوية) ما يقارب 862 مليار أورو سنة 2008، أي ما يعادل نسبة 6.9 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وظلت هذه الأرقام ثابتة خلال سنة 2011، ونتجت عنها قيمة مضافة ناهزت 860 مليار، أي ما يعادل 6.8 من الناتج الداخلي الخام.

وفيما يخص مناصب الشغل:

- وفرت الصناعات الإبداعية في مجموع أوروبا عددا كبيرا من مناصب الشغل، بلغت في 27 دولة من الاتحاد الأوربي 8.5 مليون منصب شغل بالدوام الكامل، سنة 2008، أي ما يعادل 3.8 في المائة من مجموع مناصب الشغل في الاتحاد الأوربي.
- توفر عددا من مناصب الشغل أكبر خمس مرات مما يوفره قطاع الاتصالات، وأكبر مرتين ونصف من ذاك الذي يوفره قطاع السيارات.
- يبلغ عدد المستخدمين في هذا القطاع بألمانيا 719 ألف، مقابل 444ألف و800 في قطاع الكيمياء، و234 ألف في مجال الطاقة.

وقفة خاصة عند حالة فرنسا

- حسب دراسة أُنجزَت سنة 2013 حول «إسهام الثقافة في الاقتصاد الفرنسي»، فإن القيمة المضافة للأنشطة الثقافية بلغ 57.8 مليار أورو سنة 2011، وهي بذلك تقارب القيمة المضافة الناتجة عن الفلاحة والصناعات الغذائية (60.4 مليار أورو)، وتتجاوز سبع مرات تلك المسجلَّة في صناعة السيارات (8.6 مليار أورو)، وأربع مرات الصناعة الكيميائية (14,8 مليار أورو)، وما يزيد عن مرتين قطاع الاتصالات (25,5 مليار أورو).

- بلغت حصة الصناعات الثقافية والإبداعية من الصادرات الفرنسية 5 في المائة.
- تُحقّق المقاولاتُ الفرنسية في ألعاب الفيديو نسبةَ 80 في المائة من رقم معاملاتها بالأسواق الأجنبية.
- انطلق مكتب إرنست ويونغ من مجموع الصناعات الثقافية والإبداعية المتمثلة في فنون الغرافيك والموسيقى والسينما والتلفزة والفنون الحية والصحافة والنشر وألعاب الفيديو، وعمل على تحليل آثارها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الفرنسي، وخلص إلى ما يلي:
  - الأثر الإيجابي لهذه الصناعات على المستوى الاقتصادي (75 مليار درهم، ومنها نسبة 80 في المائة تتأتى عن طريق الفاعلين الرئيسيين -الإبداع والإنتاج والتوزيع...)، وعلى المستوى الاجتماعي (1,2 مليون منصب شغل، ومنها 92 في المائة من مناصب الشغل المباشرة، أي ما يعادل 5 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي الخام الفرنسي).
  - سجل الميزان التجاري المرتبط بهذه الصناعات سنة 2011 فائضا تجاوز 300 مليون أورو.

ب- النموذج الكوري الجنوبي، قوة تعمل بهدوء ونجاعة على ترسيخ مكانتها عن طريق الثقافة

اخترنا التوقف عند نموذج كوريا الجنوبية لأن هذا البلد راهن بنجاح على الإبداع الثقافي ليشق طريقه بثبات إلى نادي الدول المتقدمة. وينبني هذا النموذج على الأسس التالية:

- هذا النجاح، الذي تابع العالم مراحل تحققه إلى أن بلغ درجة عالية من النضج، هو ثمرة سياسة قادها رئيس الجمهورية يراهن فيها على المدى البعيد، فمنذ 1993، «اعتُبرت الصناعات الثقافية كإحدى ركائز الاقتصاد الكوري جنوبي». وخلال الفترة ما بين 2003 و2008، وتلك الممتدة ما بين 2008 و2013، وضع رئيس كوريا الجنوبية مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى الارتقاء ببلده إلى مصاف الدول العظمى، لتحتل مرتبتها ضمن الدول الخمس الأولى الأكثر تصديرا للسلع الثقافية، مما سيؤدي في نفس الوقت إلى نشر الثقافة الكورية على المستوى الدولي ويزيد من إشعاع هذا البلد وتقدمه.
- يُطلق على عملية تطوير السلع الثقافية والرفع من آثارها الاقتصادية والاجتماعية مصطلح «الموجة الكورية» (hallyu). يتعلق الأمر بقوة تحدث آثارها بهدوء ونجاعة عن طريق «المسلسلات الدرامية» وموسيقى «ك–بوب». ولضمان انتشار هذه الثقافة، تُوظَّف مختلف أنماط التواصل والتكنولوجيات الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي.
- بلغت الأرباح الناتجة عن «الموجة الكورية» سنة 2012 ما يعادل 83,2 مليار دولار.
- هناك لجنة دائمة مكلفة بتحسين صورة الوطن، وهي تابعة للوزير الأول، إضافة إلى مجلس رئاسي تابع لرئيس الدولة، هدفه النهوض بصورة الوطن وسمعته الدولية.
- تقدم الدولة دعما ماليا ومجموعة من الإعفاءات الضريبية للمقاولات، وتضع برامج للبحث والتنمية لتعزيز تنافسية كوريا الجنوبية وتمكينها من اكتساب أسواق جديدة.

ج. أمثلة مبتَكَرَة لتنمية الاقتصاد الإبداعي

تم التركيز في «التقرير حول الاقتصاد الإبداعي لسنة 2013، تعزيز سبل التنمية المحلية» الصادر عن اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، على دور الاقتصاد الإبداعي في التنمية المحلية، مع التأكيد على أهمية المبادرات والسياسات المبتكَرة. لا يسمح المقام بعرض الخلاصات التي انتهى إليها هذا التقرير، لهذا وقع اختيارنا على محورين نرى أنهما يكتسيان أهمية خاصة:

- تتمحور التوصيات حول إسهام الاقتصاد الإبداعي في التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والمزايا المحلية للاقتصاد الإبداعي، والعلاقات القائمة بين القطاعين المهيكَل وغير المهيكَل، والاستثمار في تطوير المقاولات الإبداعية المستدامة، والرفع من الكفاءات المحلية من أجل تحقيق استقلالية المبدعين والمقاولين في المجال الثقافي، والتعاون جنوب-جنوب، وأخيرا، إدماج الثقافة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلِّي.
- قُدّم حوالي أربعين مثالا لمشاريع مبتكَرة لدعم الاقتصاد الإبداعي وتطويره. لن نستعرض في تقريرنا التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية لهذه المشاريع، بل سنعمد إلى تحليل هذه المشاريع انطلاقا من النموذج. وقد خلصنا إلى الملاحظات الآتية:
- من بين حوالي أربعين مشروعا مبتكَرا، 42.5 في المائة بإفريقيا، و27,5 في المائة بأمريكا الجنوبية، و22.5 في المائة بآسيا، و5 في المائة بأوروبا، و2,5 في المائة بالولايات المتحدة الأمريكية .
- فيما يخص نوعية المشاريع المبتكرة، تأتي الموسيقى وألعاب الفيديو والمسرح في المقدمة، بنسبة 38 في المائة، تليها مشاريع البنيات التحتية والدراسات (19 في المائة)، ثم السينما والمهرجانات بنفس النسبة (11 في المائة).
- وفيما يتعلق بالتمويل في مرحلة الانطلاق وتقديم الدعم التقني والمالي، تأتي الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المقدمة، بنسبة 29 في المائة، متبوعة بالدولة والمنظمات غير الحكومية بنفس النسبة (18 في المائة)، والقطاع الخاص (13 في المائة)، والاحتضان الذي يتقاسم نفس الرتبة مع مجالس المدينة والقطاع غير المهيكل (5 في المائة).
- نسبة دعم اليونسكو وتدخلها في إنجاز المشاريع أكبر في أمريكا الجنوبية (54 في المائة)، منه في إفريقيا (18 في المائة من المشاريع).
- يبدو أن نموذج المشاريع التي تطلقها مجالس المدينة وتموِّلها وتشرف عليها منتشر بنسبة أكبر في الدول الأكثر تقدما والتي يسود فيها نمط حكامة لا مركزية متقدمة.

3 - الدروس المستخلَصة من التجارب الدولية

- نظرا لإسهام قطاع الصناعات الثقافية في تنمية المجالات والرفع من جاذبيتها، فقد وُضِعت عدة استراتيجيات سواء على مستوى الدولة أو المدن. ومن المفيد إنجاز دراسات لرصد المؤهلات والإمكانيات المرتبطة بالاقتصاد الإبداعي المتوفرة في مختلف المناطق، مع وضع إطار تشريعي مناسب مبني على التشارك والإنصات للفاعلين في هذا المجال، كشرط أساسي لنجاح خطط العمل.

- من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أغلب مناصب الشغل التي يوفرها الاقتصاد الإبداعي موجَّهة على وجه الخصوص إلى الشباب، بقيمة مضافة عالية وبتطور سريع جدا في أشكالها (بعض المهن لم تكن موجودة قبل سنتين)، هذا إضافة إلى ما يقدمه هذا القطاع من قيمة مضافة للمهن الأخرى المعروفة.
- للدولة دور هام في توفير الشروط المناسبة في مجال التخطيط على المدى البعيد، وتقديم التحفيزات من أجل إبداع وإنتاج والارتقاء أيضا بالمنتجات والخدمات الثقافية.
- إدماج اقتصاد الثقافة في المشروع الشامل للرفع من جاذبية المجالات وتعزيز العرض السياحي.
- إذا كانت العديد من نماذج القيادة التقنية والمالية والاختيار المناسب للموضوعات قد بيّنا نجاعتهما في البلدان النامية، فإن الصيغة الأكثر حظوظا للنجاح إحصائيا هي تلك القائمة على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، مع اختيار موضوعات موجَّهة للشباب. ولم تعد الحاجة قائمة إلى الاستدلال على الآثار الإيجابية للسياسات المبتكرة، مع ضرورة الاعتماد في كثير من الحالات على دعم الأساتذة الجامعيين والخبراء المختصين في مجال الموضوعات (حالة المهندسين المعماريين بالنسبة إلى المدن..).
- الدور المحفز الناتج عن توسيع القاعدة الاقتصادية للمتدخلين، وخاصة من خلال إدماج قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والاستفادة من إسهام الساكنة المحلية نظرا لما تزخر به من مؤهلات وإمكانات ثقافية.

رافعـات لسياسـة عمومية جديـدة فـي مجـال اقتصاديـات الثقافـة

يظهر أن الثقافة الوطنية، في مكوناتها المادية والمؤسسية وفي أبعادها غير المادية والرمزية، التقليدية و العصرية، تختزن رأسمالا غنيًا ومتنوعًا يفترض وعيًا سياسيًا و مؤسسيًا يعمل على استثماره و تثمينه، وتجاوز عوامل الهدر الذي تتهدده، سواء كان تراثًا أو إبداعًا. فالأمر ليس ترفًا أو موضوعًا خطابيًا، وإنما يتعلق بمكونات الهوية الوطنية، في تعددها و تنوعها اللغوي و الجهوي و الوطني، و بذاكرة مشتركة، وبقيم يتعين اعتبارها في البرامج والمضامين التي يتعين استحضارها في كل السياسات العمومية، ولا سيما في مجالات «اقتصاديات الثقافة».

ولذلك فإن اعتبار الثقافة رافعة للتنمية وثروة مجتمعية يضعنا أمام رهان كبير يتمثل في كيفية التعامل مع مختلف مكوناتها وأشكال تعبيرها، والنظر في:

- كيفيات إبراز الأهمية الوظيفية للثقافة في الاقتصاد الوطني؛
- طرق جعلها في قلب أية سياسة عمومية جديدة؛

يبدو أنه لا مناص من الارتكاز على مجموعة توجهات كبرى لتأطير أية سياسة عمومية في مجال اقتصاديات الثقافة، ومنها:

- **المسألة الهوياتية** : التي تتوخى صيانة مقومات الهُوية الوطنية بتعدد روافدها اللغوية والثقافية وبتنوع خصوصياتها الجهوية، في إطار التفاعل مع الثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافة الكونية؛
- **الاعتبار الحقوقي**: الذي يتمثل في احترام الحقوق اللغوية والثقافية في غنى التعابير و الإبداعات الجهوية والمحلية؛
- **تحدي التماسك الاجتماعي**: الذي بمقتضاه يتم إعطاء الأولوية للثقافة في التربية والتكوين، في وسائل الإعلام، وفي أنشطة المؤسسات التربوية والتأطيرية؛
- **التحدي التنموي الوطني والجهوي**: الذي يجعل من الثقافة و اقتصادياتها رافعة أساسية لتطوير الرأسمال البشري، ومن أولويات السياسة العامة للدولة والحكومة والجهات والجماعات الترابية، ومختلف تعبيرات المجتمع؛
- **التحدّي الرقمي**: الذي غيّر جذريا طرق الإنتاج وتلقّي المنتوج الثقافي بشكل يسائل اقتصاديات الثقافة وأصحاب القرار في اتجاه التكيف مع مقتضيات هذه الثورة والإمكانيات التي توفرها.

ولهذه الغاية يتعين توفير شروط رافعات سياسية، ومؤسسية، ومادية، وثقافية، والقيام باختيارات تعمل على نهج:

1 - اختيارات تشريعية

تسعى هذه المقاربة إلى التأكيد على أولوية توافر إرادة سياسية وطنية تجعل من الثقافة مطلبًا محوريًا في قلب كل السياسات العمومية، وذلك بإنتاج شروط يتكامل فيها ما هو مؤسسي بنيوي، وما هو تشريعي كفيلين بتعزيز مكانة الثقافة في الحياة العامة وفي مختلف أماكن العيش التي يرتادها المواطنات والمواطنين؛ ويفترض في هذه الرافعة، ذات الطبيعة التشريعية والمؤسسية، وضع أرضية معيارية وأطر تنظيمية تساعد على إطلاق حركية ثقافية، والتشجيع على إقامة بنيات تشجع الصناعات الثقافية والمبادرات العمومية والخاصة في مجالات الإبداع والممارسات الثقافية. وذلك ب:

- **التأسيس لاستراتيجية وطنية** حول الثقافة و الإبداع لجعلهما في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي، وإدماجهما في كل السياسات العمومية، تنخرط فيه كل المؤسسات، والهيئات الحكومية والجمعوية، والمدنية والثقافية والمهنية، والفاعلين الثقافيين، وبلورة **رؤية ثقافية التقائية** لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة، وصيانة وتثمين الموروث الثقافي، وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية؛
- **وضع إطار قانوني** مناسب لأنسنة أحواض عيش المواطنين والمواطنات وإعداد التراب، والتعمير والسكن، والثقافة، وذلك ببناء منشآت ثقافية (معاهد موسيقية، ومسارح، وخزانات، ومركبات متعددة الوسائط، ودور الشباب..)، وتخصيص مناطق خضراء، وملاعب رياضية للأطفال والشباب؛
- إرساء بناء مؤسسي أفقي لوضع قواعد صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع، بما فيها الصناعات التقليدية، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي والإبداعي للشرائح الواسعة للمواطنين والمواطنات.
- النظر في هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمشروع ثقافي فعال ومثمر؛
- اعتبارًا لمساهمة الصناعات الثقافية في تنمية وتحسين جاذبية المجالات الترابية، يوصى، في إطار الجهوية المتقدمة، **بإنشاء أقطاب ثقافية** تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، تضع استراتيجيات ثقافية ترابية، متكاملة ومندمجة، مرتبطة بقطاعات مثل السياحة والصناعة التقليدية، في الجهات والمدن، وإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للسماح للجماعات المحلية باستثمار الإمكانات الثقافية التي تختزنها مناطقهم؛
- تطوير الخدمة العمومية في مجال الثقافة باعتبارها حقاً يلزم الدولة بدعم الإبداع؛
- احترام حقوق التأليف والملكية الفكرية، ومكافحة عمليات القرصنة وكل أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتأمينها في مهن الفن والثقافة، وذلك بواسطة تعزيز التشريعات التي تصون حقوق العاملين في هذه المهن، وإعادة النظر في مهام المكتب الوطني لحقوق المؤلفين وتقوية أدواره؛
- سن قوانين محفزة على المبادرة المقاولاتية في حقول الثقافة والإبداع، و التعامل مع المقاولات الثقافية باعتبارها تقدم خدمة عمومية، ووضع نظام ضرائبي خصوصي تشجيعي، وخلق مناخ أعمال محفز على الاستثمار في هذا المجال؛

- خلق صيغ مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص في اتجاه توسيع أوجه التفاعل والتعاون بين القطاعين وتطويرهما، وذلك بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية من أجل الارتقاء بمهن الفن والثقافة؛
- ضبط العرض الثقافي بخلق آليات لتسهيل و تحفيز المقاولات الثقافية ومبادرات تنظيمات الفاعلين الثقافيين على الإنتاج، والتوزيع والتعريف بالمجالات الإبداعية والفنية، بما يخدم إشعاع المغرب وتقوية صورته، وطنيا ودوليا؛
- وضع دليل وطني شامل يهم الفن والثقافة، ويرصد المهن الفنية، التقليدية و العصرية، وطنيا وجهويا ومحليا.

2 - رافعات وظيفية

اعتبارًا لأهمية وأدوار الثقافة في ترسيخ الشخصية الوطنية المغربية، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الوطني، وبسبب ضعف الميزانيات السنوية المرصودة للقطاعات التي تعنى بالثقافة والفنون، يتعين تنويع مصادر التمويل، عمومية وخاصة، لإنجاح آليات إدماج اليافعين والشباب عن طريق الثقافة، وترجمة هذه الشراكات إلى منجزات من خلال:

- بناء معاهد للتكوين على الفنون الجميلة، من موسيقى و مسرح، وكتابة، وألعاب فيديو، ومختلف مهن الفن والثقافة، وتجديد الموجود منها في كل أنحاء المغرب؛
- تشجيع ابتكار أشكال جديدة لتوظيف الفضاءات المتوفرة، من مقاهي ومراكز متنوعة، وتأهيلها لتصبح فضاءات لترويج المنتوجات الثقافية، العينية والرقمية، والنظر في طرق إنقاذ القاعات السينمائية من الإغلاق؛
- البحث عن سبل مبتكرة لتحفيز الشباب على الاستفادة من المنتوجات الثقافية، منها إقرار نظام «قسيمة لأجل القراءة»، أو «شيكات لأجل القراءة» تمنح للشباب (تلاميذ و طلبة) تشجعهم على اقتناء الكتب، والتعود على القراءة، أو الدخول إلى المسرح، أو السينما، أو لحفل موسيقي، أو غيرها؛
- مساعدة المشاريع الخاصة بتطوير العرض الثقافي الوطني الرقمي الموجه للشباب؛
- وجوب مراعاة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في الاستفادة من المنتوجات والفضاءات الثقافية، وتيسير ولوجهم إليها كما تنص على ذلك الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب؛
- عقلنة تنظيم المهرجانات بمختلف أصنافها، والابتعاد عن التعامل الموسمي العابر لها، بجعلها رافعة للعمل الثقافي المحلي والجهوي بشكل مستدام، وخلق مشاتل ثقافية موازية بإدماج الشباب في تعلم المهن الثقافية والتدبير الثقافي؛
- التأكيد على استقلالية البنيات المنظمة للمهرجانات ومواكبتها من طرف وكالات متخصصة لتطوير مهن المهرجانات وتحسين أداء الفاعلين فيها؛

- تخصيص ميزانيات جهوية كافية، في ضوء الصلاحيات المخولة للجهات، يقوم برصد الإمكانيات للمهرجانات حسب قواعد شفافة؛
- وضع قواعد وآليات دائمة طيلة السنة لتعزيز وتطوير المهرجانات، وفي كل الفنون؛
- تكوين الشباب والبحث عن آليات لإبراز المواهب المحلية والجهوية من خلال الاحتكاك مع الأسماء الفنية المعروفة، وبناء جسور التفاعل و التشارك مع الهيئات الحاضنة ؛
- تنويع مصادر التمويل، ومنها شركات رأس المال المُخاطر والبحث عن شركات ناشئة بهدف الاستثمار فيها، وتشجيع التمويل عبر رعاية الشركات، وآليات "التمويل الجماعي" Crowdfunding؛

نظرا للتأخر الملحوظ في بناء المنشآت والتجهيزات الثقافية «الكلاسيكية»، وللتوسع الكبير للممارسات الثقافية الجديدة للشباب بواسطة التكنولوجيا الرقمية، و بهدف إطلاق حركية ثقافية وطنية عصرية، ونقل التراث الثقافي والفني بطرق جاذبة، فإنه من المطلوب تبنّي استراتيجية تشاركية بين مختلف الفاعلين لتطوير عرض ثقافي رقمي وطني يقوم على:

- تشجيع الاستثمار في الثقافة، في تعبيراتها المتنوعة، بما فيها الرقمية، بتيسير مساطر الاستفادة أمام المستثمرين في هذا المجال من صناديق تشجيع الإبداع، والتجديد في التكنولوجيات الجديدة؛
- دعم المواقع الرقمية الموضوعاتية التي تمنح للشباب ولمجموع المواطنين مضامين نصية، سمعية بصرية مكملة للمعارف المدرسية و الجامعية؛
- تطوير متاحف رقمية تعرف الشباب بتاريخهم وتقدم لهم مختلف أوجه الثقافة والقيم المغربية في غناها و تنوعها و تعزز صلتهم بها؛
- إعداد و تطوير مضامين رقمية ثقافية مغربية؛
- إنشاء مؤسسات للتكوين الخاص في مجال ألعاب الفيديو تجمع ما بين الجوانب الفنية والشروط التقنية وإخراج كفاءات ضرورية لتطوير هذا القطاع؛
- تشجيع مبادرات إنشاء مقاولات وطنية تشتغل في ألعاب الفيديو، وتوظيف الكفاءات في هذا المجال لتطوير المنظومات البيداغوجية التي تجعل منه وسيلة من وسائل اكتساب التعلّمات في المسار التربوي؛
- تشجيع ودعم مشاريع «المدن الذكية» بخلق فضاءات للمعرفة والتواصل، وتحفيز الشباب على خلق «مقاولات ثقافية صغيرة» تساهم في تعزيز الاقتصاد الثقافي في الجهات و الأقاليم.

3 - التربية على الثقافة والفن

يبدأ طموح المغرب في «ديمقراطية ثقافية» بتطوير مختلف مجالات «اقتصاديات الثقافة»، وإدماج قيم ومبادئ المشروع الثقافي الوطني داخل العائلة، والمدرسة، والمسجد، والفضاء العام، ووسائل الاتصال ومختلف القنوات الرقمية، واستنباته عبر المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها، وذلك ب:

- إدماج الثقافة في المؤسسة التعليمية وجعل المنظومة التربية، بكل أسلاكها، إطارًا لتعزيز الوحدة الثقافية، في تنوع مكوناتها وروافدها، وتقوية التماسك الوطني؛
- التأكيد على الحق في ولوج خدمات الثقافة وإنتاجاتها وتحويل الفضاء المدرسي إلى مناسبة لاكتساب التكوينات الرئيسية، معززة بالفضول المعرفي لدى المتعلمين، حول تاريخهم، وهويتهم، وتنوعهم الثقافي،، وتشجيعهم على الانفتاح و التواصل وفضائل العلم، والعمل والابتكار؛
- إبراز الميولات الإبداعية للمتعلمين وتشجيعها، وبناء القدرات الفردية والجماعية لديهم، وتطوير شروط استعمالهم للمنتوجات الثقافية؛
- خلق وتطوير شعب ومسالك تكوينية و جامعية في مهن التربية الثقافية، وإحداث شعب متخصصة في الفن والموسيقى، والرسم، وإدماج الممارسات الفنية بواسطة التكنولوجيات الرقمية؛
- وضع تصور مبتكر للثقافة و الممارسة الفنية في الحياة الجامعية بإدخال برامج ملائمة للأنشطة الثقافية، والتمرين على العمل الجمعوي، وتأطير الطلبة لبناء مشاريعهم الشخصية الثقافية، والمهنية للاندماج في المجتمع؛
- تمتين التجارب الجامعية الناجحة في مجالات الأنشطة الثقافية، والفنية، والرياضية، وتعميمها للتعبير الناجع عن ذواتهم؛
- توسيع وتطوير التكوينات في التنشيط الثقافي والوساطة الثقافية، وتزويد الطلبة بما يلزم من تكوين ومهارات لأداء الوظائف الثقافية المختلفة، مع تخصيص برامج جهوية داخل المناهج تراعي الخصوصيات الثقافية الجهوية والمحلية؛
- تسهيل آليات التقارب والتكامل بين المؤسسة التعليمية و التجهيزات الثقافية والفنية الموجودة في محيطها من خلال اتفاقات شراكة مع التربية والتكوين وقطاع الثقافة والجمعيات الثقافية، وتيسير ولوج الشباب إلى العروض الثقافية والأعمال الفنية، وتشجيع انفتاحهم على المحيط؛
- اعتماد مقتضيات التنوع الثقافي في التكوينات، وفي برامج المؤسسات وأماكن العيش الثقافية المختلفة، وتفادي انعدام الانسجام في التنفيذ والعرض، ومحاصرة التمايزات الاجتماعية على صعيد تهيئة المجال و التجهيزات قصد إنتاج وإعادة إنتاج قيم التضامن والعيش المشترك؛
- نشر الاهتمام بشؤون الثقافة والفن من خلال الأسرة والمدرسة، والإعلام وبكل الطرق المتاحة، والتخطيط لأطر حاضنة للثقافة، والمحافظة على المعالم التاريخية، وكنوز التراث المادي وغير المادي بإعادة إحيائه وتطويره وتحديثه.

4 - مقاربة اجتماعية

تبين المعطيات كافة أن وضع أسس ل «اقتصاديات ثقافة» حقيقية يستلزم الاهتمام بمهن الإبداع والفن باعتبارها مصدر ثروة للاقتصاد ورافعة للجماعات الترابية. ولذلك لامجال لتطوير هذا القطاع من دون الاهتمام بالعاملين فيه والمشاركين في إنتاجه وتوزيعه وتسويقه. ومن هنا ضرورة:

- وضع إطار مؤسسي وقانوني ينظم مهن الفن والإبداع، وتطوير القوانين الموجودة المتعلقة بالفنان، وبالعاملين في حقول الصناعات الثقافية والإبداعية، إنتاجًا، وتوزيعًا، وتسويقًا، وتواصلا؛
- تطوير الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للعاملين في حقول الثقافة والفن والسمعي البصري، وتوفير شروط استفادتهم من الخدمات الصحية ومن الحماية الاجتماعية، و فقدان الشغل؛
- تشجيع العمل في مجالات الإبداع والفن، وضمان استمرارية الشغل فيها، و مراعاة خصوصيات بعض حقول الإبداع مثل السينما، والمسرح، و السمعي البصري، نظرا لطبيعتها الموسمية؛
- تحفيز مؤسسات الرعاية والجماعات الترابية على احتضان العاملين في مهن الفن والإبداع، وذلك من أجل تقريب العمل الثقافي والفني إلى مختلف شرائح الناس في الأحياء، والمدن الصغيرة، والمناطق القروية، مع توفير الحماية الاجتماعية لهؤلاء العاملين، سواء تعلق الأمر بالإعاقة، أو حادثة شغل، أو البطالة، أو التقدم في العمر، أو المرض، أو التقاعد؛

الملاحق

ملحق 1: لائحة أعضاء لجنة مجتمع المعرفة والإعلام

فئة الخبراء
أحمد عبادي
أمين منير العلوي
نبيل عيوش
مصطفى بنحمزة
الطاهر بنجلون
آرمان هاتشويل
احجبوها الزبير
ألبير ساسون
محمد واكريم
فئة النقابات
أحمد بهنيس
لطيفة بنواكريم
لحسن حنصالي
عبد العزيز إيوي
علي بوزعشان
مصطفى اخلافة
مصطفى شناوي

فئة الهيئات و الجمعيات المهنية
عبد اللّه الدغيغ
منصف الكتاني
عبد اللّه متقي
سعد الصفريوي
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
ليلى بربيش
محمد بنشعبون
محمد بنقدور
فئة الشخصيات المعينة بالصفة
عبد العزيز عدنان
محمد العلوي العبدلاوي

ملحق 2: أمثلة مهرجانات بالمغرب

اعتبارا للعدد الكبير للمهرجانات المنظمة في جهات ومدن المغرب، باختلاف أحجامها، وموضوعاتها، ولصعوبة الحصول على معاومات دقيقة حولها فإننا سنقتصر على تقديم معلومات عن تجربتين يبينان فرص وصعوبات إدماج الثقافة في تنمية المجالات الترابية:

مهرجان كناوة بالصويرة

رأى مهرجان كناوة النور في مدينة الصويرة في يونيو 1998، وقد أطلقته مجموعة من الفاعلين الذين يعتبرون الثقافة حقا من الحقوق، والحوار وسيلة فضلى، وصيانة التراث، بكل تعبيراته، اختيارا مبدئيا لتعزيز الهوية في وحدتها وتنوعها.

ويتميز مهرجان كناوة بكونه مهرجانًا شعبيًا ومجانيًا. يعرض فنون موسيقى كناوة باعتبارها تراثا شعبيا عريقا، وتثمينا للبعد الإفريقي للمغرب. وإضافة إلى الاعتراف ب«المعلمين» الكبار في المدينة، وإعطائهم ما يلزم من الاعتبار، فقد استقطب المهرجان، طيلة دوراته، فنانين من كل قارات العالم. وانطلاقا من المهرجان تمكن «المعلمين» من المشاركة في مهرجانات دولية، وأصبحوا سفراء لهذا النمط الموسيقي الوطني. كما نجح، منذ دوراته الأولى، في استقطاب آلاف الشباب و الشغوفين بالموسيقى الشعبية عموما وبموسيقى كناوة بشكل خاص؛ إذ بلغ هذا العدد في بعض الدورات أكثر من 300 ألف متفرج، مما فرض على المنظمين التفكير في طريقة تقليص العدد نظرا لصعوبة استيعاب المدينة لهذا الجمهور الغفير.

بعد 18 دورة بدا لمنظمي المهرجان أنه اتخذ ابعادا متعددة، منها أنه دفع إلى تأسيس مهرجانات بموضوعات مختلفة داخل مدينة الصويرة (Les Alizées، للموسيقى الكلاسيكية، و أندلسيات أطلسية...)، كما كان وراء إطلاق حركية اقتصادية و اجتماعية غير مسبوقة في المدينة على مستوى بناء عدد من المنشآت الفندقية، والمطاعم، ومقاولات الأمن والصيانة، والنقل، ووكالات التنظيم والتنشيط..إلخ.

وحسب دراسة أنجزتها مؤسسة «فاليانس» بعد ثمان عشرة دورة من المهرجان تمت ملاحظة ما يلي:

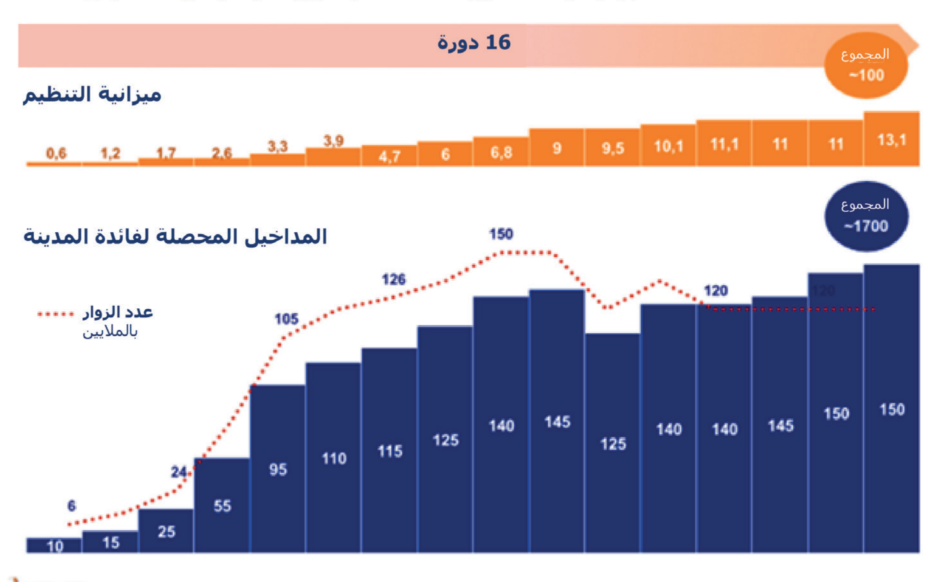
- أصبح مهرجان كناوة حدثا ثقافيا كبيرا؛
- يذر مداخيل مهمة على المدينة؛
- يساهم في شهرة الصويرة باعتبارها مدينة ثقافية؛
- أصبح المهرجان علامة على التنمية الثقافية المحلية والوطنية؛
- شارك في خلق دينامية مساعدة على الاستثمار العمومي و الخاص؛
- ساعد على وضع الصويرة في مسار جيد للتنمية؛

- أصبحت للمدينة إمكانيات استيعاب 130 ألف متفرج يوميا؛
- يستضيف المهرجان أكثر من 65 فرقة وفنان في كل دورة؛
- يصل عدد المنصات إلى 9 في كل دورة.

وبناء على استبيان قامت به «فاليانس» حول المهرجان، وجوابا على سؤال يتعلق بأهميته بالنسبة لمدينة الصويرة، اعتبر 89 بالمئة من المستجوبين بأنه مهم بل وبالغ الأهمية للمدينة. وعن الرغبة في المشاركة في المهرجان فإن 81 بالمئة يتطلعون إلى المشاركة في الدورة المقبلة.

وحسب تصنيف مجلة Songlines (و هي مجلة متخصصة في الموسيقى)، يعتبر مهرجان كناوة من أحسن المهرجانات العالمية.

لقد انطلق مهرجان كناوة بميزانية قدرها 600 ألف درهم في دورته الأولى، ليبلغ 13 مليون و 100 ألف درهم في دورته الثالثة عشرة. أما بخصوص الوقع الاقتصادي للمهرجان على المدينة فإن الدراسة تؤكد على أن كل درهم مستثمر، تستفيد منه المدينة وتستخلص 17 درهما؛ حيث استفادت من مليار و 700 مليون درهم طيلة 16 سنة. أما النشاط التجاري فينتعش بشكل واضح. كما يبين الرسم التالي:



وتؤكد الدراسة على أن:

- الرياضات يتضاعف نشاطها بمرتين؛
- البازارات بسبع مرات؛
- المطاعم بخمس مرات؛
- المقاهي و دكاكين المرطبات بمرتين.

ومن الناحية الإعلامية تشير الدراسة إلى أن المهرجان تغطّيه 500 وسيلة إعلامية، وطنية و دولية، منذ انطلاقته، و تمّ نشر 3500 مقال في الصحف طيلة 16 دورة.

وهكذا اقترنت الصويرة بفضل المهرجان بالثقافة والفن والموسيقى. وعن سؤال: ماذا تمثل الصويرة بالنسبة إليكم؟ تكررت التصريحات كما يلي: كناوة: 64 مرة، الريح: 60، المهرجان: 39، السمك: 34، الشاطئ: 32، البحر: 22، الراحة: 19، الموسيقى: 13، الفن: 12

ومنذ نشأة مهرجان كناوة من طرف وكالة A3 communication سنة 1998 تمّ تأسيس المهرجانات التالية في المدينة:

تأسيس الربيع الموسيقي Les Alisées للموسيقى الكلاسيكية سنة 2000 (من طرف جمعيـة الصويرة موغادور)؛

- تأسيس مهرجان «أندلسيات متوسطية» سنة 2003 (جمعية الصويرة موغادور)؛
- تأسيس مهرجان «المواهب الشابة» سنة 2005 (من طرف إقليم الصويرة)؛
- تأسيس مهرجان « شوف البحر الغريب» سنة 2008 (من طرف الجمعية المغربية- الفرنسية للصويرة)؛
- تأسيس مهرجان « من ضفة إلى أخرى» سنة 2012 (من طرف مؤسسة ريب REEP البريطانية)؛
- تأسيس مهرجان الثقافة الأمازيغية و مهرجان الحَضْرة سنة 2013 (جمعية «حضّارات الصويرة).

أما فيما يتعلق بالاستثمارات السياحية فمن 1200 سريرا سنة 2001، انتقل الرقم إلى 5600 سريرا سنة 2013، ومن 500 14 ليلة مبيت انتقل الرقم إلى 000 472 ليلة مبيت سنة 2013.

و في الفترة نفسها استفادت المدينة من مشاريع مهيكلة حسّنت من جاذبية المدينة تمثلت في:

- إنجاز أشغال التهيئة الحضرية؛
- بناء طريق سريع بين مراكش و الصويرة؛
- تأهيل المدينة القديمة؛

- تهيئة كورنيش المدينة؛
- بناء مطار الصويرة موغادور.

أما بالنسبة للاقتصاد المحلي، فبصرف 100 مليون درهم تستفيد المدينة من قيمة مضافة تصل 50 مليون درهم، حسب دراسة «فاليانس»، كما تجني المدينة 10 ملايين درهم من الضرائب.

كما تم تسجيل مدينة الصويرة كتراث عالمي من طرف اليونسكو، وأعيد ترميم برج باب مراكش، وترميم المدينة القديمة.

أما من الناحية الثقافية، فإن التسجيل جارٍ لكناوة، كتراث موسيقي من طرف اليونيسكو، كما حصل اعتراف بالطابع المهني لوضعية الموسيقيِ الكناوي، فضلا عن عمليات تشجيع المواهب المغربية الشابة.

ويلاحظ منظمو المهرجان، أنه بالرغم من هذه المنجزات والمكتسبات فإن مهرجان كناوة يعاني من انعدام الاستقرار المالي، ومن عدم انخراط السلطات المحلية والمنتخبة، بما فيه الكفاية، لضمان شروط أفضل لتنظيمه وتوفير مقومات معقولة لاستدامته.

مهرجان «روافد أزاوان»

بخصوص مهرجانات الصحراء تجدر الإشارة إلى أنه اتُّخذ قرار سنة 2007، ينقل مهرجان « روافد»، الذي كان ينظم بالدار البيضاء، إلى مدينة العيون و جرى تأسيس جمعية « سينيرجي الساقية الحمرا» التي نظمت الدورة الأولى لمهرجان « روافد أزاوان».

كما تمّ تنظيم الليالي الموسيقية ل«كاب جوبي» (طرفاية) سنة 2007؛

وفي 2008 ، أطلقت الدورة الأولى للمعرض الأول للجمل؛

وتمّ تنظيم الدورة الثانية لمهرجان «روافد أزاوان»، و استمرت انتظامية الدورات إلى 2011.

ومن أجل تنظيم هذا المهرجان، حصلت تعبئة كل الجهات، من سلطات محلية، ومنتخبين، ومجتمع مدني، وقوى حية بالجهة، فضلا عن الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وكل الإدارات بالجهة، والصحفيين، والموسيقيين، والشعراء، وجمعيات الأحياء.

وعلى المستوى الاقتصادي شهدت المدينة:

- امتلاء فنادقها بنسبة 100 بالمئة طيلة عشرة أيام، لأول مرة في الجهة؛
- حركة نشيطة للمطاعم، والمقاهي، ووسائل النقل؛
- رواج منتوجات الصناعة التقليدية المحلية؛
- خلق مقاولات صغيرة متخصصة في تنظيم المناسبات، والأمن، والاستقبال، والطباعة.

اما على الصعيد البشري:

- تمّ تشغيل 100 شاب طيلة فترة المهرجان؛
- إشراك كل موسيقيي الجنوب، وخلق أول عصبة للموسيقيين؛
- مشاركة صحفيي الأقاليم الجنوبية؛
- مشاركة الشعراء الحسانيين، وتنظيم أول خيمة للشعر الحساني سنة 2007؛
- مشاركة مربي الجمال؛
- تسويق منتوجات التعاونيات والجمعيات بفضل المعارض المنظمة؛
- عرض مخطوطات الأقاليم الجنوبية؛
- مشاركة رسامي الأقاليم الجنوبية.